د. خالد محمد عثمان(*)

قياس أثر الحوكمة المصرفية متعددة الطبقات للحد من إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية

د. خالد محمد عثمان(*)

الملخص باللغة العربية:

د اهتمام المؤسسات المالية الدولية بالمصرفية الإسلامية بسبب نموها العالمي الكبير خاصة بعد الأزمات المالية عالمية وحدوث انهيارات مالية نتيجة الممارسات الإدارية الخاطئة وغير الأخلاقية من خلال التلاعب في السياسات حاسبية للتأثير على الأرباح ، مما زاد من أهتمام الدراسات بالحوكمة المصرفية متعددة الطبقات (التقليدية لشرعية) في الحد من إدارة الأرباح وضبط العمليات المصرفية الإسلامية، حيث لم تعد الحوكمة التقليدية كافية حدها، حيث يمثل التزام المصارف الإسلامية بالتوافق مع الشريعة المحدد الأول للمتعاملين معها. وتركز الدراسة ي البنوك العاملة في سوق الخليج لأنها الأعلى معدل نمو ١٣.٦٣% للمصرفية الإسلامية ، وتمثل مع شمال إفريقيا إبة ٧٠٪ من أصول النظام المصرفي الإسلامي العالمي . وتتناول هذه الدراسة قياس أثر الحوكمة المصرفية عددة الطبقات للحد من إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية في الخليج . وخلصت الدراسة الي ضرورة توافر ومات الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية،وتم اقتراح سبل لتطويرها في دول الخليج . كما تبين عدم وجود وق معنوية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة الأرباح ،في حين توجد علاقة ارتباط معنوية ن فعالية الحوكمة متعددة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية والتقليدية، بعضها عكسي (العلاقة ع زيادة التأهيل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة الحوكمة ،وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة ،ومؤشرات الحوكمة شرعية)وبعضها طردي(العلاقة مع جمع أعضاء لجنة الحوكمة بين عضوية اللجنة وعضوية لجان أخري ، طبيق IFRS وAAOIFI معا ،ونسبة عدد التنفيذين في اللجنة،والإفصاح عدد أعضاء هيئة الرقابة الشريعة).

الكلمات الدالة على البحث: الحوكمة متعددة الطبقات،الحوكمة الشرعية،إدارة الأرباح ، البنوك الإسلامية.

١-مقدمة:

The impact of multi-layer banking governance on earnings management in Islamic banks – an empirical study

Dr. Khaled Mohammed Othman (*)

Abstract:

International financial institutions have become more interested in Islamic banking because of their global growth, especially after the global financial crisis and financial failures resulting from incorrect and unethical administrative practices by manipulating accounting policies for earnings management purposes. This has increased the interest of banking studies in multi-layer governance to decrease earnings management and control of Islamic banking operations, where traditional governance is no longer sufficient alone. Considering that the commitment of Islamic banks to comply with the Shariah represents the most important determinant to their customers. The study focuses on the banks operating in the Gulf market because it has the highest growth rate of 13.63% for Islamic banking and represents with North Africa about 70% of the assets of the global Islamic banking system. This study examines the impact of multi-layer banking governance on reducing earnings management in Islamic banks in the Gulf countries. The study concluded that there is a need for the Islamic banks' Islamic governance, and ways to develop them in the Gulf countries have been proposed. There was no significant difference between Islamic and traditional banks in earnings management practices, while there was a significant correlation between the effectiveness of multi-layer governance and earnings management practices in Islamic and conventional banks. Specifically, there is a negative relationship among increasing accounting and financial qualification for members of the Governance Committee, number of governance committee members, Shariah Governance proxies and earnings management. On the other hand, there is a positive relationship among the members who hold the membership of the governance committee and the membership of other

committees, the application of IFRS and AAOIFI together, the percentage of independent members in , disclosure of the number of members of the Shariah Supervisory Board earnings the Committee management.

Keywords:Multi-layer banking governance, earnings management,Shariah Governance, Islamic banking.

١ـمقدمة:

يشهد العالم تغيرات فى الأسواق المالية، بسبب زيادة حدة المنافسة وحدوث انهيارات مالية نتيجة الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة وغير الأخلاقية لتعظيم منافع الإدارة من خلال التلاعب في السياسات المحاسبية للتأثير على الأرباح ، خاصة بعد الأزمة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مما زاد من أهمية الحوكمة المصرفية (***Barakat & Hussainey, 2013; Alnabsha, et al,2018,Elmagrhi,et al,2018, Ntim, 2016***)، لحماية رؤوس الأموال ،وتفعيل الشفافية و المساءلة وتحقيق العدالة بين الأطراف ذوي العلاقة وتجنب حدوث الأزمات . حيث تقلل الحوكمة من تأثير الإدارة على التقارير المالية باستخدام أساليب إدارة الأرباح في المصرف. وتزداد أهمية ذلك في المصارف الإسلامية التي اندمجت في النظام المصرفي العالمي والتزمت بمتطلباته ، بعد نموها كمياً ونوعياً ، مما يحتم زيادة الاعتناء بالضبط المؤسسي والتنظيمي والشرعي فيها لتلبية تطلعات العملاء في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم ذلك يوجد نقص في الدراسات التي تركز علي تأثير الحوكمة على إدارة الأرباح في البنوك (***Barakat & Hussainey, 2013; Elshandidy & Neri, 2015***) .ويركز هذا البحث على دور الحوكمة متعددة الطبقات (التقليدية والشرعية) في الحد من إدارة الأرباح مما يساعد في ضبط العمليات المصرفية الإسلامية، ويزيد الشفافية والإفصاح والجودة، خاصة بعد ورود شكاوى من المتعاملين ، مما يزيد من أهمية دراسة هذا الموضوع ***(أبوبكر،٢٠١٨)***.

١/١ـطبيعة الدراسة: زاد اهتمام المؤسسات المالية الدولية بالاستثمار والتمويل الإسلامي بسبب نموه العالمي الكبير خاصة المصرفي منه. فقد بلغ إجمالي أصول التمويل الإسلامي عام ٢٠١١ حوالي ١.٣ تريليون دولار،بمعدل نمو سنوي بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪. وأشار تقرير "إرنست آند يونج" عام ٢٠١٢ إلى استمرار نموه بمعدل نمو سنوي ١٩٪. ويزداد معدل نمو المصرفية الإسلامية في منطقة الخليج وشمال إفريقيا الذي يمثل حوالي ٧٠٪ من أصول النظام المصرفي الإسلامي العالمي ،مما جعل المصرفية الإسلامية في هذه المنطقة اللاعب الرئيسي في القطاع المصرفي. كما أثبتت التجربة قدرة اكبر للمصارف الإسلامية لمواجهة الأزمات المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، من خلال السحب الأقل للودائع، والرسملة أفضل، والنمو الأعلى للأصول، والأداء الأفضل للأسهم ***(Elamer,et al ,2019)***. ولقد شهد العقد الماضي اهتماما متزايدا بالحوكمة، بعد زيادة قضايا استغلال السلطة وقلة الشفافية وانخفاض مستوي الافصاح ***(الصاوي، ٢٠٠٧)***.ولقد اهتمت دراسات سابقة بعلاقة الحوكمة بإدارة الأرباح لكنها استبعدت المنشآت المالية مثل دراسة ***(Shah,et al,2009)***. كما اكدت دراسات أخري علي أهمية مراعاة الاختلافات بين البيئات الاقتصادية والثقافية عند دراسة مؤشرات الحوكمة وأثرها على الممارسات المحاسبية مثل دراسة ***(Elshandidy & Neri, 2015)***. وتتمثل الحوكمة متعددة الطبقات في نظامين فرعين الأول للحوكمة التقليدية والثاني للحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية ،حيث تساعد الأخيرة في إدارة الأعمال المصرفية التشغيلية وفقا لمبادئ الشرعية الإسلامية ***(Grais& Pellegrini, 2006a)*** ، بما يلبي متطلبات الأطراف الراغبة في نظام مالي متفق مع مبادئ الشريعة ،وفق ضوابط أخلاقية ومهنية ***(طالب، المشهداني، ٢٠١١، IFSB-3,2006)***.ويعزز مكانة المصارف الإسلامية.

ويركز موضوع الدراسة الحالية علي دراسة أثر الحوكمة المصرفية متعددة الطبقات لتفادي المخاطر الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح ، مما يدعم الأدبيات المحاسبية في هذه النقطة باستخدام عينة من البنوك في منطقة الخليج خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ . ويفيد ذلك صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والممارسين والمستثمرين في البنوك الإسلامية والتقليدية

والمختلطة في الأسواق النامية *(Elamer,et al ,2019)*.مما يدعم الرقابة الفاعلة لتقليل المخاطر وتطوير الأداء، وينعكس إيجابيا علي سوق الأوراق المالية، وتنشيط الاقتصاد.

٢/١-الأهمية العلمية والعملية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في مناقشة موضوعي الحوكمة متعددة الطبقات وإدارة الأرباح في البنوك، واللذان يمثلان أهمية بحثية في الفكر المحاسبي ، ويزيد من هذه الأهمية قلة الدراسات السابقة التي بحثت هذا الموضوع ، وتركيزمعظمها علي علاقة الحوكمة بإدارة الأرباح في المنشآت غير المالية ، وطبقت هذه الدراسات علي المجتمع الغربي الذي يختلف عن الاقتصادات النامية مثل منطقة الخليج ،ومن ثم توجد فجوة بحثية نظرية يجب التصدي لها، خاصة في ظل المصرفية الإسلامية النامية . أما الأهمية العملية فتتمثل في تقديم دليل عملي ميداني عن قياس أثر الحوكمة متعددة الطبقات علي إدارة الأرباح في البنوك الاسلامية في منطقة الخليج التي تمثل رأس الحربة في المصرفية الاسلامية.كما تعد الدراسة استجابة لتوصيات دراسات سابقة بإجراء بحوث لممارسات إدارة الارباح في البنوك الخليجية لبيان هذه الممارسات مقارنة مع الدول المتقدمة*(الساعدي ،٢٠١٤)*.

٣/١-مشكلة الدراسة :تستخدم إدارة المصارف مرونة السياسات المحاسبية لادارة الأرباح ، مما يؤثر على التقارير المالية ،وتفيد الحوكمة في الحد من هذه المشكلة من خلال وضع القواعد والإجراءات التي تضبط علاقة كل الأطراف ، لتحقيق الشفافية والحد من التصرفات غير السليمة للمديرين. ويثير الباحث تساؤل حول الى أي مدى تساهم الحوكمة متعددة الطبقات في الحد من ادارة الأرباح في المصارف خاصة الاسلامية؟.وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس عن ما هي علاقة مؤشرات الحوكمة متعددة الطبقات بإدارة الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية ؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس تم تحديد سؤالين فرعين هما:

-هل توجد فروق معنوية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ممارسات إدارة الأرباح ؟

-هل توجد علاقة ارتباط معنوية بين فعالية الحوكمة وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية ؟

٤/١-هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيس في قياس مدي فعالية الحوكمة متعددة الطبقات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرفية بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد هدفان فرعيان هما:

أ) تحديد مدي وجود فروق معنوية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة الأرباح .

ب) تحديد العلاقة المعنوية بين فعالية الحوكمة متعددة الطبقاتوممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية.

٥/١-منهجية الدراسة:تعتمد على المنهج الاستقرائي، للوقوف على دور وأهمية الحوكمة المصرفية متعددة الطبقات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البنوك . والمنهج الاستنباطي، لدراسة نماذج القياس المختلفة لادارة الأرباح وصولا الي النموذج الأنسب للبنوك العاملة في منطقة الخليج ،وتطبيق هذا النموذج علي بيانات العينة الفعلية للبنوك .

٦/١-فروض الدراسة الميدانية: تم تحديد الفروض بما يتفق مع الأهداف الفرعية للبحث كما يلي:

الفرض الأول: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ممارسات إدارة الأرباح .

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين فعالية الحوكمة متعددة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية والتقليدية .

٧/١-مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في سوق الخليج ، وتم اختيار هذا السوق لاحتلاله أعلى معدل نمو *١٣.٦٣%* للمصرفية الإسلامية ، ويمثل مع شمال إفريقيا قرابة *٧٠٪* من أصول النظام المصرفي الإسلامي العالمي *(The Banker,2017)*.وتم اختيار عينة الدراسة لعدد *١٨* بنك لمدة *٧* سنوات من *٢٠١١* الي *٢٠١٧* ،لتكون عدد المشاهدات *١٢٦* مشاهدة *(١٨×٧)*.

٨/١-حدود ونطاق الدراسة: يخرج عن نطاق البحث البنوك المتخصصة، كذلك يقتصر البحث على الفترة الزمنية من عام ٢٠١١ الي ٢٠١٧، بسبب الاستقرار النسبي للظروف الاقتصادية هذه الفترة.

٩/١-خطة الدراسة: يقسم الباحث الجزء المتبقي من هذه الدراسة الي ثلاث أقسام هي:

٢-القسم الثاني: الإطار النظري.

٣-القسم الثالث: الدراسة الميدانية.

٤-القسم الرابع: النتائج والتوصيات.

٢-الإطار النظري للدراسة: يعتمد استقرار النظام المصرفي الإسلامي على قدرة النظام القانوني لدعم العلاقات التعاقدية، وفق مبادئ الشريعة. حيث يعد أصحاب الحسابات الاستثمارية في المصرف الإسلامي مشاركين على مبدأ الغنم والغرم،ويتم توظيف الأموال المتاحة في صيغ استثمارية مثل عقود المرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة وغيرها من الصيغ، وتقدم الخدمات المصرفية مثل خطاب الضمان والاعتمادات في ضوء آليات شرعية لتغطية الخطاب أوالاعتماد.ولكن توجد بعض الصيغ مثار خلاف مثل التصكيك (التوريق الإسلامي) الذي أجازه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في القرار رقم (٤/١٩) ١٧٨ عام ٢٠٠٩ ،في حين تحرمه فتوي أكاديمية الفقه الإسلامية لوجود شبة الربا(**islamfeqh.com**).ويحتاج تنظيم العلاقة بين المصرف الإسلامي والأطراف ذات العلاقة الي تنظيم اطار للحوكمة الشرعية ***(اتحاد المصارف العربية-إدارة الدراسات والبحوث)***،يركز علي القوانين المالية الداعمة للمصارف الإسلامية،ومؤسسات لتسوية المنازعات الإسلامية***(Ali and Al Mamun ,2017)***. مع التقريب بين نظم الدول المختلفة،فتدعم بعضها مؤسسات قانونية مستقلة للمصرفية الإسلامية، ولازالت دول أخرى في مرحلة التطور وثالثة ليس لديها نظم خاصة لذلك.ويتناول الباحث في هذا الجزء تطور التمويل الإسلامي ،ومفهوم الحوكمة المصرفية ودور البنوك المركزية . وتحديد مفهوم ودوافع وأساليب إدارة الأرباح ومداخل وضع المعايير ونماذج قياس إدارة الأرباح وعلاقة الحوكمة الشرعية وإدارة الأرباح كما يلي:

١/٢- تطور التمويل الاسلامي: تتجاوز إجمالي أصول التمويل الإسلامي ٢ تريليون دولار.كما ارتفعت الأصول المتوافقة مع الشريعة وفقا لمجلة **The Banker** من ٣٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١,٥٠٩ مليار عام ٢٠١٧، بمعدل نمو سنوي ١٢.٠٤%***(تقرير شركة «أرنست اند يونغ»، تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام ٢٠١٣ - ٢٠١٤)***.ويتوقع استمرار هذا النمو بشكل متسارع في ظل مراعاة الجوانب الأخلاقية في المعاملات وما يملكه من مقومات الأمان وتحسن نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة ***(العاني،٢٠١٥)***. وسجلت منطقة الشرق الأوسط أعلى معدل نمو ***(١٣.٦٣%)***.كما سجلت المصارف الإسلامية العربية قفزات كبيرة في حجم أصولها، حيث توجد ٤ مصارف عربية ضمن العشرة الأكثر نمواً في العالم عام ٢٠١٧ كما يتضح من الجدول التالي رقم ***(١)***.

المرتبة	المصرف	البلد	نسبة النمو (%)
1	PT Bank Aceh Syariah	إندونيسيا	624.81
2	Ziraat Katilim Bankasi	تركيا	265.54
3	Day Bank	إيران	103.00
4	City Bank (Bank Shahr)	إيران	65.43
5	Export Development Bank of Iran	إيران	60.05
6	Cooperative Development Bank	إيران	56.24
7	بنك سورية الدولي الإسلامي	سوريا	53.43
8	بنك العز الإسلامي	سلطنة عُمان	51.01
9	بنك الخرطوم	السودان	50.93
10	بنك نزوى	سلطنة عُمان	49.09

المصدر: مجلة The Banker.

جدول ١: المصارف الإسلامية الأسرع نمواً في العالم (بأصول تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار)

ويُظهر الرسم البياني رقم *(١)* أن حصة دول الخليج من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم *٤٨.٩%*. كما يوجد في هذه المنطقة *٥١* مصرف إسلامياً بالكامل، بإجمالي أصول *٥٤٢* مليار دولار عام *٢٠١٧*، وتمثل *٩٠%* من إجمالي أصول المصارف الإسلامية العربية،و*٥٠%* من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية ، وتوجد *٣٧* مؤسسة مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة في دول الخليج ضمن أكبر *١٠٠* عام *٢٠١٦* *(اتحاد المصارف العربية -إدارة الدراسات والبحوث،٢٠١٨)*،ويتوقع زيادة هذه الحصص. ورغم ذلك تواجه المصرفية الإسلامية تحديات نتيجة الانكماش الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية،وزيادة مخاطر عدم الانتظام في السداد. لذلك يجب تعزيز أنظمة الحوكمة المصرفية التقليدية بالحوكمة الشرعية،مما يدعم النمو. ولقد قام **BCBS** ***Basel Committee on Banking Supervision*** بعمل مراجعات جديدة على بازل **III**، ومعايير مجلس الخدمات المالية ***ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD (IFSB)***، لدعم المصارف الإسلامية.

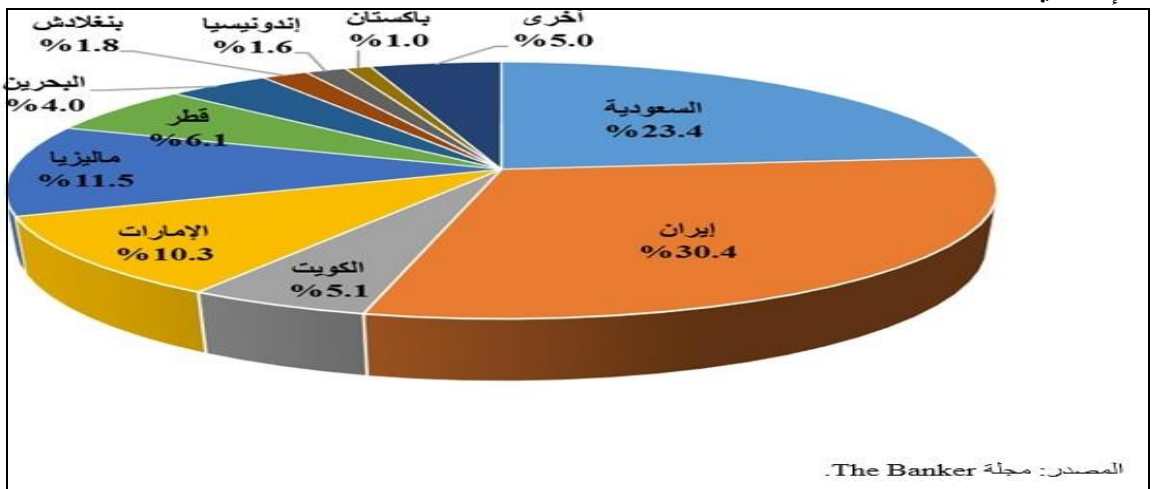

رسم بياني ١: حصة أكبر ١٠ دول لديها أعلي نسبة أصول مصرفية إسلامية حول العالم (%)

وتصدر **(IFSB)** معايير ومبادئ توجيهية مصرفية عالمية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والبحثية ذات الصلة لتعزيز واستقرار صناعة المصرفية الإسلامية.

٢/٢-مفهوم الحوكمة: تتفق الحوكمة مع مقوم حفظ المال، من خلال عقد وكالة ينظم علاقة الإدارة بأصحاب المصالح ،من خلال وضع ضوابط مهنية وأخلاقية تحكم السلوك ،كما تعد أسلوب لممارسات الإدارة الرشيدة باستخدام قواعد ونظم وإجراءات إدارية وقانونية ومحاسبية واقتصادية *(بورقيبه، 2009، الزعتري، ٢٠٠٩ ،طالب، المشهداني، ٢٠١١)*، لتحقيق الشفافية والعدالة،وتحسين استغلال الموارد *(دليل قواعد ومعايير حوكمة المنشآت بمصر، ٢٠٠٦)*،والحد من التصرفات غير السليمة وتلاعب المديرين التنفيذيين للحد من حالات الإفلاس *(الوكيل،٢٠١٦)*. وترتكز على ثلاثة خصائص أولها السلوك الأخلاقي والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف ،والشفافية والاستقلالية. وثانيها تفعيل دور أصحاب المصلحة ومراعاة المسؤولية الاجتماعية. وثالثها إدارة المخاطر وتقييم مجلس الإدارة *(حماد، ٢٠٠٥)*. ولقد اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبادئ والمعايير المعززة لالتزام المؤسسات بتطبيق الحوكمة، لدعم الإفصاح والشفافية عن الجوانب المالية والادارية، ووضع خطة للرقابة الفاعلة لأداء الإدارة *(لائحة حوكمة المنشآت السعودية، ٢٠٠٦)*.

أما الحوكمة المصرفية : فهي نظام لإدارة البنوك ومراقبتها من جميع الفاعلين المؤثرين بأسلوب آمن لتحقيق أهدافها ،وإدارة مخاطرها، وتنسيق الأنشطة والسلوكيات *(حماد،٢٠٠٧ ، CIPE المنتدى العالمي لحوكمة المنشآت، ٢٠٠٥)*، من خلال الإطار التنظيمي وتوجيه ورقابة العمليات التشغيلية والالتزام بالقوانين و وتعليمات المصرف المركزي ومعايير السلامة ومتطلبات لجنة بازل *(البنك المركزي الاردني،٢٠٠٦)*،وإدارة الاعمال اليومية وفق برامج وإجراءات عمل ملائمة *(الربيعي ،*

راضي،٢٠١٨ ،يوسف، ٢٠٠٧)، يشارك فيها المساهمين أوممثليهم في مجلس الإدارة *(المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، ٢٠١٤)*،تحد من تضارب المصالح وتحسن شروط الإقراض وتؤسس لجان مستقلة لإدارة المخاطر وللمراجعة وللحوكمة تراعي القيم الأخلاقية،وتعزز الشفافية والإفصاح *(البلتاجى،٢٠٠٥ ، الجبير،٢٠١٣ ،السرطاوي، ٢٠١٢ ، الطالب، ٢٠١٢)*. وتتزايد أهمية الحوكمة المصرفية لزيادة الالتزامات القانونية والأخلاقية للبنوك ولتخفيف مخاطرها بسبب هيكل رأس المال الذي يكون أغلبه ديون للمودعين في شكل ودائع عند الطلب، في حين تكون أغلب الأصول استثمارات متوسطة وطويلة الأجل،وتعدد الأطراف ذوي العلاقة *(Falikhatun,et al., 2010 ،الربيعي، راضي،٢٠١٨)* وزيادة التكاليف الاجتماعية *(Johnson , 2002)*، إضافة لأهمية القطاع وخضوعه عالميا ومحليا لإجراءات ومعايير رقابة صارمة،وتأثيره على الاستقرار المالي العالمي. كما تخفض الحوكمة المصرفية مخاطر الفساد المالي والإداري، وتدعم رقابة البنوك المركزية من خلال تأمين نظم الدفع والتدخل المباشر،وتطبيق مقررات بازل، وإيجاد حلول للأزمات المحتملة ، ومراقبة الائتمان والاستثمارات المصرفي،والالزام بالمعايير الدولية للحد من ممارسات ادارة الأرباح *(خوري،٢٠٠٢)* ،وتزيد الشفافية،وتعزز انضباط السوق،وتحسن الأداء المصرفي *(نسمان،2009)*.كما توفر للفاعلين الخارجيين إطار قانوني وتنظيمي ورقابي يدعم شركات التصنيف الائتماني، وتطبيق شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع *(الساعدي ،٢٠١٤)*. وبذلك تعد الحوكمة المصرفية ضرورة لتطبيق المعايير الدولية وتشجيع النمو *(الشمري، ١٩٩٩ ،قوره، ٢٠٠٠ ، عبد الواحد، ٢٠٠٥)*. وتتعدد آليات الحوكمة المصرفية بين آليات داخلية مثل كفاية رأس المال الرقابي، ومجلس الإدارة وتركز الملكية. وآليات خارجية مثل سوق رقابة المنشآت (الاستحواذ العدائي)، الضبط *(الربيعي، راضي،٢٠١٨)*.

٣/٢-أهم الدراسات السابقة في الحوكمة المصرفية : وتتمثل أهم هذه الدراسات فيما يلي:

-دراسة *(الساعدي ،٢٠١٤)*:ركزت علي بيان قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة وتقليل المخاطرالمصرفية بالتركيز على المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية. وخلصت لوجود علاقة معنوية بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية ونجاح الحوكمة المصرفية.

-دراسة*(Park, 2003)*: قدمت نموذج للحوكمة المصرفية، يقارن بين المصارف المحلية والمصارف العالمية.وخلصت الي أن الأخيرة تعزز المنافسة، مما يفيد المقترضين، ويزيد من قيمة الأسهم العادية المملوكة لأجانب بسبب المراقبة الجيدة للمستثمرين الأجانب.

- دراسة *(Shah,et al ،٢٠٠٩)* وخلصت لوجود علاقة معنوية بين متغيرات الحوكمة، ومنها استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح .

-دراساتي *(الشحادة،٢٠١٢ ،الشحادة وحاكمي،٢٠١٦)* ركزتا علي دور الحوكمة في تبديد قلق الأطراف ذات العلاقة في المصارف وتجنب مخاطر التعثر،حيث توفر الحوكمة معايير للكشف عن التلاعب والفساد وسوء الإدارة،وترسخ الضوابط والسياسات المحاسبية التي تخفف التلاعب في الأرباح وتقلل إدارة الأرباح ،وخلصتا لأهمية جهود هيئات الرقابة المصرفية لتطبيق ضوابط الحوكمة . وأوصت بضرورة صياغة معايير للسلوك المهني والأخلاقي ،وصياغة دليل إرشادي شامل لحوكمة المصارف.

-دراسة *(أبو عجيلة، ٢٠١٦)* :خلصت إلي توفر مقومات تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية ،وأوصت بضرورة إنشاء مركز للحوكمة المصرفية وفق دليل مكتوب يراعي النظام الأساسي والداخلي والعوامل البيئية والذاتية للمصرف.

-دراسة *(العربيد،٢٠٠٤)*: ركزت علي أهمية تحقيق التوافق بين الإفصاح عن المعلومات للأطراف ذات العلاقة والحوكمة المصرفية ، وخلصت لأهمية تعاون الأطراف الرئيسية الفاعلة(المساهمين ولجان التدقيق و مجالس الإدارة) لانجاح الحوكمة.

-دراسة *(سانيوس،٢٠٠٢)* :ركزت علي قياس دور معايير الحوكمة في ضبط المعالجة المحاسبية ومحتوى الإفصاح ،وخلصت إلى أن تطبيق آليات الحوكمة يزيد جودة و منفعة المعلومات المحاسبية ، ويحسن من القيمة السوقية المتوقعة للسهم .

-دراسة *(لطفى،٢٠٠٢)* قدمت إطار محاسبي لأثر هيكل الحوكمة على فجوة توقعات المراجعة، وخلصت الي أن نقص الشفافية والدقة يجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ، ويدفعهم للبحث عن المنشآت ذات الهياكل السليمة.
-دراسة *(الركابى، 2014)*: خلصت الي وجود ارتباط طردي معنوي بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف و إعادة هيكلة المصارف بما يحقق الأهداف الاستراتيجية لتحقيق التنمية.
-دراسة(*Elamer,et al,2019*) :خلصت الي استجابة البنوك لضغوط الحوكمة التنظيمية لتعزيز الإفصاح وتقليل إدارة الأرباح في القطاع المصرفي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
-دراسة *(إبراهيم،٢٠٠٩)* :خلصت لوجود علاقة إرتباط طردية بين الإفصاح الإختيارى للبنوك التجارية المصرية وعدد مرات اجتماعات لجان المراجعة والحوكمة، ووجود علاقة إرتباط طردية بين الإفصاح عن ممارسات الحوكمة للبنوك التجارية والأداء المالي للبنوك.

٤/٢- الحوكمة المصرفية الشرعية: يقوم النموذج المصرفي الإسلامي بدور مزدوج يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية *(الهاشل، ٢٠١٣)*. وبالتالي يوجد نظامين فرعين للحوكمة التقليدية والشرعية في البنوك الإسلامية،ويمثل النظام التقليدي القواعد والأنظمة المحددة من قبل الهيئات التقليدية، أما النظام الشرعي فتصدره الهيئات الإسلامية ،وبموجبه تصبح هيئة الرقابة الشرعية وكيل عن أصحاب المصلحة والمجتمع ككل للتحقق من التزام المصارف الاسلامية بالمعايير الشرعية كشرط يتطلبه معظم مودعي المصارف الإسلامية ***(Chapra & Ahmed, 2002; Safieddine,2009)***. من خلال الترتيبات التنظيمية التي تضمن الإستقلال (**IFSB,2009a**، *دار المراجعة الشرعية، ٢٠٠٧ ، المعايير الشرعية ،٢٠١٧)*.وتدعم ممارسات الحوكمة الرشيدة (**Llewellyn, 1999**)، ويجب التوافق بين النظامين *(المعايير الشرعية ،٢٠٠٥)*. وتمثل الحوكمة الشرعية واجباً شرعياً وأخلاقياً *(إبراهيم، ٢٠١٢)*،لتحقيق التكامل بين المعاملات والأخلاق *(السرطاوي، ٢٠١٢ ، الخضيري، ١٩٩٠)*.وتقوم هذه الحوكمة على مبادئ الشريعة ،مثل الغنم بالغرم وعدم تمويل المشاريع المحرمة والأمانة والصدق والشفافية والوفاء، وهي أسس المعاملات المالية التجارية ،مما يخفض تكاليف رأس المال ويزيد نمو وثقة العملاء *(الصلاحين،٢٠٠٥)*. ويوفر **IFSB** إرشادات لإدارة المصارف الإسلامية وفق لوائح ومنتجات وخدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة ، من خلال تسعة مبادئ توجيهية مقسمة الي ٥ أجزاء ،الأول المنهج العام للحوكمة الشرعية، والذي يحدد المبادئ الأساسية للحوكمة ومرجعيات هيئات الرقابة الشرعية،وميثاق الأخلاقيات المهنية. والثاني الاختصاص لتقديم ضمانات توافر الخبرة والمهارة لهيئات الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.والثالث الاستقلال عن إدارة المصرف وإدارة النزاعات المحتملة.والرابع السرية من قبل مختلف هيئات الرقابة الشرعية.والخامس الاتساق والتوافق بين هيئات الرقابة الشرعية وصولا لأفضل الممارسات لتعزيز النزاهة والمصداقية.ويطبق **IFSB-10** مفاهيم مختلفة لأغراض مختلفة، حيث لا يوجد هيكل واحد مقبول لكل الحوكمة الشرعية.كما يلزم المعيار ١٠،١٧ الشرعي(**IFSB-10,17**) بوجود نظام حوكمة شرعي قوي داخل الإطار التنظيمي (**IFSB ,2015**). وتصدر القواعد الشرعية الفقهية من قبل سلطة شرعية وطنية أو مجلس شرعي تنظيمي يوفر أساس قانوني مناسب. وتتحقق وحدة الامتثال الشرعية الداخلية (**ISCU**) من الامتثال للشريعة ، من خلال قسم مراجعة شرعية داخلية(**ISRU**)، ويقدم تقريره إلى مجلس الشريعة أو مكاتب مراجعة شرعية خارجية، ويتضمن التقرير الالتزام الشرعي والمشاكل التي أثيرت والخطوات التصحيحية اللازمة (**IFSB SGS 2009a IFSB-10**). وتنظيميا يوجد ثلاثة عناصر لإطار الحوكمة الشرعية السليمة هي اختصاصاتها التنظيمية، وإنشاء وحدة شرعية للتحقق من الالتزام بالشريعة، والمراجعة الشرعية الداخلية والخارجية لها.ولقد اقترح البعض تسعة معايير لتقييم هيئات الرقابة الشرعية هي المشروعية الحقيقية والكفاءة والقبول لدى الجمهور والأجر على الفتوى والاستقلالية والمصداقية والعمل المصرفي والجدوى والتميز عن المؤسسات التقليدية *(المصري، ٢٠٠٧)*. وتنتج الحوكمة المصرفية الشرعية من تضافر الهيئات الإسلامية الدولية وهي متعددة

منها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي يناط بها إصدار معايير المحاسبة والمراجعة والاخلاقيات ومعايير الضبط الشرعية للمصرفية الاسلامية *(المؤتمر الشرعي السنوي ،٢٠٠٧)*.والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومركز إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني مع مقررات منظمة التعاون الاقتصادي *(OECD)*، ولجنة بازل، وتكون ملزمة للمصارف الإسلامية. وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع.وتحدد هذه المعايير إجراءات التعيين والفصل والاستقلال ووظائف المجلس الشرعي المركزي،فالتعيين وتحديد المكافآت وتقديم التقارير يتم من قبل الجمعية العمومية لفترة زمنية محدودة ،وتكون هيئة الرقابة الشرعية في أعلى مستويات التنظيم الإداري *(Grais & Pellergrini ,2006c)* ،وتحدد اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وعددهم ، وعلاقتهم بمجلس الإدارة، ولقد حدد البنك المركزي العماني الا يقل أعضاء الهيئة عن ثلاثة علماء شرعيين مستقلين، ومدة تعينهم ثلاث سنوات كحد أقصى، ويمكن أن يخدم العضو كحد أقصى فترتين متتاليتين في نفس المصرف،ولا يعمل العضو لصالح مصرف منافس في سلطنة عمان.ويجعل فتواها حكم شرعي واجب الاتباع *(العليات، ٢٠٠٦)*،إضافة الي الاستقلال الشخصي الناتج عن قوة شخصية الأعضاء *(الزيادات، ٢٠١١)*.وتتخذ قرارت الهيئة بالإجماع وتكون ملزمة *(معايير المحاسبة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤)*،ويشير الواقع الي عدم التزام بعض المصارف الإسلامية بهذا الالزام ،وتكون قراراتها استشارية *(محمد، ٢٠٠٤)*. ويفضل توافر فريق عمل متكامل مؤهل علميا وعمليا وشرعيا بضم محاسب واقتصادي للهيئة. كما يفضل وجود هيئة مركزية تحدد أسس ضبط الفتوى ومدى التزام المصرف بها، وسلامة إجراءات التطبيق *(السرطاوي،٢٠١٢ ،البطي،٢٠٠٣)*. وتدرب أعضاء الهيئة،وتشرف علي التحقق من توافق منتجات وعمليات المصارف الإسلامية مع الشريعة من خلال التنظيم الرسمي للدولة أو تأسيس مجالس خاصة للخدمات المالية الإسلامية ***(Shart'ah supervisory board) SSBs*** داخل البنوك الإسلامية لتعزيز شرعية ومصداقية عملياتها،وتحديد قواعد السلوك، وتحديد الحد الأقصى لعدد البنوك التي يمكن أن تخدمها الهيئة ***(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY,2018)***. ويجب إيجاد معايير محاسبية دولية موحدة للحوكمة الإسلامية، ومعايير أخلاقية متعارف عليها دولياً *(أبو غزالة، ٢٠١٠)*.ولقد أصدر مجلس الخدمات المالية الاسلامية سبعة مبادئ ارشادية للحوكمة المصرفية ،تركز علي الضوابط الإدارية الاستراتيجية، وتوافق التقارير مع الشريعة والمراجعة الشرعية، وإقرار حق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم وفق الأحكام الشريعة ، والافصاح صراحة عن مدي الالتزام بأحكام الشريعة وقرارات الهيئة الشرعية المركزية ،وتوفير المعلومات الجوهرية حول حسابات الاستثمار وتوزيع العوائد *(المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات المالية الاسلامية، ٢٠٠٦ ،دار المراجعة الشرعية، ٢٠٠٧)*.

١/٤/٢-نظام الحوكمة الشرعية: نشرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير الحوكمة الشرعية المركزية عام ٢٠١٧ بهدف توحيد المعايير والممارسات التنظيمية العالمية لإدارة الحوكمة الشرعية والحد من الممارسات المتضاربة، وتضمين تلك المعايير في أنظمة المصارف كشرط للحصول على تصنيف عالمي،مما يحقق اتساق المنتجات والخدمات الإسلامية (IFIs) ويعزز الممارسات الموحدة ***(AAOIFI 2017)***. كما توجد هيئة إشرافية لدعم البنوك الإسلامية بأساليب حل المشكلات الميدانية،ومواءمة الأنشطة المصرفية الإسلامية مع القوانين،في ضوء القواعد الأخلاقية كمرجعية ،بخلاف المصارف التقليدية القائمة على ثقافة القوانين والتي يمكن الالتفاف عليها *(معايير حوكمة المنشآت، ٢٠٠٩)*. ويلاحظ ضعف تطبيق المصارف التقليدية والإسلامية في دول الخليج لمعايير الحوكمة هيكلياً وتنظيمياً *(معايير حوكمة المنشآت، ٢٠٠٩)*. كما يتم تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية بنفس معايير المنتجات التقليدية، وتزداد حالات المبادلة بين متطلبات الشريعة والعوامل الاقتصادية نتيجة تساهل هيئة الرقابة الشرعية ، مما قد يؤدي إلى اختيارات مثيرة للجدل حول المنتجات الإسلامية. فمثلا رغم صدور فتوي أكاديمية

الفقه الإسلامية بوجود شبة الربا في التوريق ، الا أنه يمارس على نطاق واسع. لذلك تعد مشكلة اختلاف الآراء الشرعية أو"صيد الفتاوى"fishing for fatwā" قضية هامة، حيث يطلب المصرف من علماء مختلفين فتاوي شرعية، ليختار الأسهل (*IFSB ,2006* ,Imaniyati&Adam,2017).وتؤثر اختلاف الفتاوى على ثقة العملاء وعلى استقرار الدخل ونمو المصرفية الإسلامية في الأجل الطويل (Qattan ,2006؛*الصلاحين،٢٠٠٥*). كما تؤثر علي بعض المعايير من خلال اثارة جدل فقهي مثل المعيار الشرعي رقم (٢١) الخاص بالتعامل في الاوراق المالية،والذي اجازالتعامل في أسهم شركات تودع أو تقترض بفائدة بشروط محددة مثل التطهير،الذي يستلزم إعداد مؤشر شرعي لحساب إجمالي الدخل من العمليات الرئيسية.غير أنه يصعب عمليا إعداد هذا المؤشر بسبب تعدد طرق العرض،واستخدام مصطلحات متعددة تحمل معنى واحد مثل بند النقد وما في حكمه بعدد ١١مسمى، ودمج بعض البنود غير المتشابه معا دون الافصاح عن مفرداتها، مثل جمع النقد والودائع لأجل والارصدة لدى البنوك والاستثمارات في سندات تنمية وسندات إسلامية،واجراء مقاصة بين بعض البنود مثل صافي ايرادات ومصروفات أخرى،وتناقض مدلول بعض البنود مع مسمياتها مثل قروض قصيرة الأجل حيث تضمنت التمويل بالمرابحة والتوريق، وبنوك دائنة وتبين انها ودائع تنفذ بطرق اسلامية(*دار المراجعة الشرعية،٢٠٠٧ ، موقع تداول ،٢٠٠٦*). لذلك يجب اتساق الأحكام الشرعية على المستوى الوطني، وتشكيل هيئة التنظيم الذاتي للاشراف على الأنشطة التنظيمية والحوكمة للبنوك الإسلامية، وتحدد وظائف المجلس الشرعي المركزي.

٢/٤/٢-مقومات الحوكمة الشرعية: تتمثل في المقومات التالية:

١) القوانين المالية الداعمة للمصارف الإسلامية المتوافقة مع الشريعة ،ويمكن الاستفادة من تجارب الدول التي لديها قوانين مالية إسلامية منفصلة ،مثل **IFSA 2013** وقانون **ukūk** في ماليزيا كقانون مصرفي وتكميلي الإسلامي.وتمنح باكستان وبنغلاديش ونيجيريا المنظمين سلطة تقديم لوائح للممارسات المالية الإسلامية اللازمة.

٢) استحداث مؤسسات تسوية المنازعات الاسلامية:ومنها انشاء محاكم إسلامية مثل اندونيسيا، أو انشاء مقعد شرعي منفصل داخل المحاكم المدنية،أو مجلس شرعي استشاري خارجي كما في ماليزيا وباكستان،أو استخدام مراكز التحكيم الشرعية وتختار الدول ما يناسبها .

٣) تطوير أطر حلول البنك:يتضمن تفاصيل العقود المالية الإسلامية وحقوق والتزامات أصحاب المصلحة، ويعد **IFSB WP-07** في ماليزيا وثيقة مرجعية مفيدة لهذا الإطار، وإعداد مؤسسي داعم يمنع صدور قرارات مخالفة للشريعة (**Ali and Al Mamun ,2017**). ومشاورة خبراء الشريعة في الحالات غير العادية مثل تصفية البنوك (**IFSB WP-07**).

٤) تنظيم إطار حوكمة الشرعية: تضمن توافق المنتجات الإسلامية مع الشرع. ويحدد **IFSB WP-07** العوامل اللازمة على مستويين، الأول وطني والثاني تنظيمي، ويقوم المستوي الوطني على وجود إشراف شرعي وفق لوائح للحوكمة الشرعية. وعند غياب هذه اللوائح تطغي العوامل الاقتصادية. ولذلك يجب الزام المصارف الإسلامية بالحوكمة الشرعية (**IFSB-17**). أما المستوى التنظيمي فتستخدم القواعد التنظيمية كما في ماليزيا ونيجيريا وسلطنة عمان وباكستان ،والمبادئ التوجيهية والارشادية كما في غالبية الدول التي تركز علي الالتزام بالشريعة وتحسين الحوكمة الشرعية على المستوى التنظيمي مثل إرشادات (**IFSB-10 و CPIFR 16, IFSB-17**) (**اتحاد المصارف العربية –إدارة الدراسات والبحوث**).

٢/٤/٣-سبل تطوير الحوكمة الشريعة دول الخليج في ضوء التجارب الدولية:تواجه البنوك في دول الخليج تحديات في ممارسات الحوكمة المصرفية مقارنةً بالدول المتقدمة ، لأن أغلبها مملوك لأسرة أو للحكومة ،مما يدعم دور الرئيس التنفيذي ويؤثر علي استقلالية لجنة الحوكمة (*Baydoun,et al.,2012,Samaha et al.,2012*)، كما تختلف النظم القانونية ومراحل التنمية والإصلاحات الاقتصادية (*سماحة وآخرون ، ٢٠١٢*). وكانت عمان أول دولة خليجية تصدردليل حوكمة عام ٢٠٠٢ ، تبعتها الإمارات عام ٢٠٠٦ ،ثم السعودية عام ٢٠٠٧ (*Muzahem,2011*) وتعدل

عام ٢٠١٨ ، وأصدرت مؤسسة النقد مبادئ حوكمة البنوك عام ٢٠١٤ .وعدل البنك المركزي الأردني قواعد الحوكمة لتناسب طبيعة عمل البنوك *(دليل حاكمية البنوك، ٢٠٠٦)*. ويمكن الاسترشاد بتجارب بعض الدول لتطوير الحوكمة الشرعية في دول الخليج كما يلي :

١) تحديد الأساس القانوني للحوكمة الشرعية في النظام الأساسي للقطاع المصرفي بشكل تفصيلي. ففي ماليزيا دعم قانون الخدمات المالية الإسلامية الحوكمة الشرعية، وجرم عدم الامتثال للشريعة بتدخل البنك المركزي عند حدوث أي خرق، والزم قانون الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا بوجود **SSBs** في المصارف الإسلامية.وفي السودان الزم قانون الأعمال المصرفية بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية داخل البنك المركزي السوداني.

٢) تحديد المتطلبات التنظيمية للحوكمة الشرعية: كالوائح والمبادئ التوجيهية الإلزامية أو الارشادية. ففي ماليزيا واندونيسيا تضمنت المذكرة التنظيمية للحوكمة الشرعية وجود المجلس الاستشاري في البنك المركزي، ولجان شرعية في المصارف(٢٤/٦ / **PBI / 2004**).

٣) تحديد اختصاصات **SSBs**: ففي نيجيريا حدد البنك المركزي أربعة مجالات، هي تحديد قواعد ولوائح وإجراءات إنشاء اللجنة الشرعية .وتحديد واجباتها ومسؤولياتها.وتحديد متطلبات المراجعة الشرعية. وتحديد العلاقة بين اللجنة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك المركزي. كذلك أصدر بنك باكستان المركزي تعليمات الامتثال للشريعة والحوكمة ، ووسمحت باشراك المهنيين كإستشارين في لجنة الحوكمة الشرعية دون حق تصويت مثل المحامين والمحاسبين والاقتصاديين "**SGF 2015**". كما حدد البنك المركزي العماني مجلس الاشراف الشرعي قواعد ومسؤوليات **SSB**..وحددت اندونيسيا شروط تأسيس لجان الاستشارات الشرعية (**SAC**) .وألزمت السودان وبنغلاديش البنوك الإسلامية بتشكيل **SSB** مستقلة، وحددت اختصاصات ومؤهلات وخبرة أعضاء اللجنة، وتعليمات الملاءة والسلامة المالية والصدق والسمعة.

٤) استحداث وظيفة الالتزام الشرعي:الزم إطار الحوكمة الشرعية في ماليزيا وعمان ونيجيريا بوجود لجنة المراجعة الشرعية الداخلية،والزمت باكستان بوجود عضو مجلس إدارة شرعي.

٥) التدقيق الشرعي: هي وظيفة رئيسية حددتها **IFSB** ،وتتولي الهيئة الشرعية اعداد تقارير التدقيق الشرعي .ففي ماليزيا يحق للبنك المركزي الماليزي التدقيق الشرعي وفق **IFSA 2013**. وحددت باكستان وعمان ونيجيريا خطوط توجيهية **SBP272** للتدقيق الشرعي الداخلي (**ISAU**) ومنها **IBIs** و**ISAU**. وقد يكون تقرير التدقيق الشرعي جزء من التقرير السنوي (**Central Bank of Nigeria Guidelines on Sharī'ah Governance for Non-Interest Financial Institutions)**.

ويري الباحث إمكانية الاستفادة بالتجربة الماليزية التي أصدرت معيار مستقل لحوكمة المصارف الاسلامية يراعي المعايير الدولية والإسلامية وتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبازل. وفي حال عدم الالتزام يقدم تفسير لأسباب عدم الالتزام *(أبوبكر،٢٠١٨)*.

٥/٢- إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي المصرفي : يتناول الباحث خلال هذا العنصر مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بالحوكمة ، والدراسات السابقة التي تناولت أساليب ودوافع ونماذج إدارة الأرباح ، وتفصيل ذلك كما يلي:

١/٥/٢- مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بالحوكمة: تتحقق إدارة الأرباح عند استخدام الادارة المرونة لتقديم حلول محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة لأهداف مشروعة وعمل التقديرات المختلفة والاختيار بين الطرق المحاسبية المسموح بها لمعالجة بند معين ،واختيار توقيت تنفيذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية،للتأثير على صافي الدخل المقررعنه لتحقيق أهداف مقصودة مثل زيادة المكافآت ومقابلة الأرباح القياسية وتقليل تقلبات الأرباح ،أو للتأثير على العلاقات التعاقدية والتلاعب في نتائج الأداء الاقتصادي والتقارير المحاسبية (***Healy& Wahlen,1999*** *،البارودي، ٢٠٠٢ ،**Scott and Pitman,2006**)*. ويمكن إدارة الأرباح في ضوء المعايير المحاسبية المعدة على أساس المبادئ ،من خلال حرية الإدارة في تطبيق الخيارات المحاسبية المتاحة *(ICAS,2006,Benston,et al.,2006 ،مقلد، ٢٠٠٩)*.كما تتم إدارة الأرباح في ضوء المعايير

المحاسبية المعدة على اساس القواعد أيضا من خلال تجنب هذه القواعد مثل ما حدث في معيار عقود التأجير التمويلي ***(Benston, et al, 2006; Beest, 2009)***.وتوجد علاقة عكسية بين الحوكمة وإدارة الارباح ***(حمدان،٢٠٠٩)*** ،حيث تحد الحوكمة من إدارة الأرباح في المصارف من خلال نظم الرقابة المصرفية المتكاملة والشاملة للأنشطة المالية والتشغيلية والإدارية،والتركيز علي قواعد السلوك الأخلاقي مثل النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة وتخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائمة وحالات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن الأداء المالي والتشغيلي الذي قد يؤدي إلى خسائر أوتحول العملاء إلى المصارف المنافسة ،وتخفيض الأخطاء الجوهرية ***(Scott and Pitman,2006***، ***دهمش،٢٠٠٤)***،مما يدعم جودة المعلومات المحاسبية ، ويخفض احتمال تعرض المصرف مستقبلا لهزات مالية ،ويقلل تكلفة التمويل ***(الشحادة،٢٠١٦ ،ابراهيم،٢٠٠٦)***. ومن الجدير بالاهتمام أن ممارسه اداره الارباح في البنوك الاسلاميه اعلى من التقليدية***(الشحادة ،٢٠١٢)*** لأن التغير في راس المال العامل يكون اكبر في البنوك الاسلاميه نتيجه انخفاض الالتزامات المتداوله ،وضعف الرقابه ،مما يستلزم التحفظ في اعداد القوائم الماليه للحد من اداره الارباح. كما يزيد العائد على حقوق المساهمين وتوزيع الأرباح في البنوك التقليدية عن الاسلاميه ،بسبب انتشارها الجغرافي و كثرة فروعها و تعدد أنشطتها ***(شاهين،٢٠١٦)***.

٢/٥/٢ـدوافع إدارة الأرباح: تستخدم إدارة الأرباح بهدف جعل المنشأة أقل مخاطرة أو أكثر ربحية لتحقيق دوافع مرتبطة بالعقود الخارجية وزيادة الأرباح المقرر عنها ولمقابلة الأرباح القياسية والسابقة، أو مقابلة توقعات المحللين ،وتعظيم ما تحصل عليه الإدارة من مكافآت ،وجذب مستثمرين جدد ***(زرقون، ٢٠٠٩ ، Javid and Ahmed,2010, Graham et al., 2005, Fields et al., 2001, Efindi et al., 2007, Dechow et al., 2000, Graham et al., 2005)*** . وركزت دراسة ***Shah,et al,2010)*** علي علاقة ادارة الأرباح بسياسة توزيع الارباح،وعلي أثر اختلاف نوعية البنك (إسلامي أوتقليدي)على توزيع الأرباح.وخلصت دراسة ***(Wang Hui,2011)*** الي زيادة إدارة الأرباح للمنشآت الكبيرة .ومن ثم فالأمر يحتاج الي مزيد من الدراسة لمراعاة اختلاف الظروف البيئية بين البلدان المختلفة .كما تستخدم إدارة الأرباح لتقليل الدخل الخاضع للضريبة والتكاليف السياسية***(Edelstein,et al ، ٢٠٠٩)***.وتجنب مخالفة شروط واتفاقيات القروض التعاقدية، وتخفيض التكاليف التنظيمية، وتحسين التصنيف الائتماني وتخفيض تكلفة الديون ***DeAngelo, 1996, Degeorge et al., 1999 Dechow et al., 1996) ،Habib &Hansen, 2009 ,Jaing, 2008***. أو للتأثير على أسعار الأسهم. أما دوافع العقود الداخلية فتشمل تحقيق الأمان الوظيفي للمديرين من خلال التلاعب في الأرباح لمقابلة مستوى الأداء المطلوب ***(Bartov et al., 2002) ،De Fond & Park, 1997)، (Bergstresser & Philippon, 2006***.

٣/٥/٢ـ أساليب ونماذج قياس إدارة الأرباح :تتعدد أساليب إدارة الأرباح ،ويقع داخل كل أسلوب عدة نماذج للقياس ،وقد تكون ضمن حدود ***GAAP*** أو خارجها، ويقرر المديرين الأسلوب المناسب في ضوء التكلفة / المنفعة ،حيث قد تتآكل ثروة المنشأة وينخفض سعر السهم عند اكتشاف التلاعب في الأرقام المحاسبية، وتزيد السمعة السيئة والمسائلة القانونية ***(Palmrose, 2004,Desia et al., 2006)***. ويمكن التميز بين ثلاث أساليب لممارسة إدارة الأرباح ، **الأول** إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي **الإجمالي** ،وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في الفكر المحاسبي ،ويسمح بنقل الأرباح من الفترات المستقبلية للفترة الحالية من خلال تعجيل الإيرادات أو تخفيض المصروفات باستخدام مرونة ***GAAP (Healy and Wahlen, 1999)***. ويصعب اكتشافه من قبل المستثمرين والمراجعين. الا أن الطبيعة الانعكاسية لاستخدامه قد تعوق استمرار استخدامه لفترات طويلة***(Ibrahim, et al.,2011,Cohen,2008)***. **ومن** أهم النماذج التي اعتمدت علي هذا الأسلوب نماذج ***(DeAngelo,1986, Healy ,1985)*** ،والتي تقارن متوسط الاستحقاق الاجمالي للفترة الحالية بالفترة السابقة ، ونموذج ***(Joens,1991)*** وتعديلاته الذي يركز علي الجزء غير المفسر من التغيرات في الايرادات وحسابات العملاء والممتلكات والآلات والمعدات ***(Dechow et al.,1995***

(Kothari et al., 2005،).وتتطلب هذه النماذج تشغيلها سنوياً على مستوى الصناعة لتحديد معاملات انحدار المتغيرات المستقلة التي يتحدد وفقا لها الاستحقاق المحاسبي العادي المتوقع (NACC) للصناعة، ثم يحدد الاستحقاق المحاسبي غير العادي (Abn_Accrual) على مستوى المنشأة ،ووجود فرق يعني وجود إدارة الأرباح .ولقد استخدمت هذا الأسلوب ونماذجه عدة دراسات منها (Teoh et al., 1998,2004, Badertscher, 2011, Fan Qinato, 2007, DuChame et al., 2004، السهلي، ٢٠٠٦ ،عبد الحميد، ٢٠٠٧ ،الخيال، والقثامي، ٢٠١٠) Maquradt & Wiedman.وتزيد إدارة الأرباح كلما انخفض استقلال لجنة المراجعة وانخفضت المساءلة القانونية (Janin & Piot, ٢٠٠٧) ، أوزادت نسب المديونية (Tahir ,et al, ٢٠١١).وتقل كلما زادت الشفافية (Hunton,et al, . ٢٠٠٦). وتقاس إدارة الأرباح **بنسبة ميلر** (Miller,2007) من خلال قياس العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي التشغيلي، لأن الأول يخضع للتلاعب باستخدام الاستحقاق المحاسبي، أما الثاني فيعتمد على التدفق النقدي،وتكشف هذه العلاقة إدارة الأرباح من خلال التغيرات من سنة لأخرى، فإذا كان التغير لا يساوي صفر دل ذلك على إدارة الأرباح ، وبقدر ابتعاد النسبة عن الصفر تكون إدارة الأرباح، وتستخدم القيمة المطلقة للفرق (الربابعة،٢٠١٢).وتعد أداة سهلة لاكتشاف إدارة الأرباح لكل منشأة دون الحاجة لتشغيل النموذج على القطاع وتعتمد على البيانات المنشورة(Miller ,2009, Chou,2006) .ويستخدم الباحث في هذه الدراسة نسبة ميلر لسهولتها وأنها تعكس إدارة الأرباح في الأجل القصير، كما سبق استخدمها في دراسات سابقة مثل دراسة (Shah,et al,2010) ،واستخدمت في مجال البنوك (الرفاعي ،٢٠١٠ ، الربابعة،٢٠١٢ ، شيتوي ،٢٠٠٩ ، مبارك ٢٠١٠) . ويختلف قياس رأس المال العامل في البنك التقليدي عن الإسلامي ،فالتقليدي يمول المنشآت عن طريق الحساب الجاري المدين أوالقرض ، فيتسلم العميل نقودا، يمول بها رأس المال الثابت أو العامل.أما المصرف الإسلامي فيمول بصيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة والسلم والتورق (العطار ،٢٠١٨) ، فمثلا المشاركة يدخل البنك شريك في المشروع بحصته التمويلية.ولم تتوسع البنوك الإسلامية في المضاربة والمشاركة والسلم لزيادة مخاطرها ،وصعوبة تطبيق السلم مصرفيا . والتورق المنظم أكثر استخداما،غير أن فتوى المجامع الفقهية انتهت إلى تحريمه لأنه ربا.ويستخدم التورق الفردي في البنوك التي تحرم التورق المنظم. و**الأسلوب الثاني** هو إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية،باتخاذ القرارات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية المؤثرة على التدفقات النقدية والأرباح المقرر عنها من خلال تغير توقيت المصروفات الاختيارية مثل نفقات الإعلان والبحوث والتطوير (Healy & Wahlen, 1999)،وسرعة الاعتراف بالايرادات،وتخفيض تكلفة البضاعة المباعة ، والتحكم في توقيت بيع وشراء الأصول الثابتة . ممايؤدي للتأثير علي قياس مؤشرات الانخفاض غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية،وتقاس بالفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للمنشأة والتدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة (Cohen ,2008, Roychowdhury , 2006).ويستخدم هذا الأسلوب عند انخفاض المرونة المحاسبية المتاحة،وزيادة جودة عمليات المراجعة والحوكمة (Ewart & Wagnehofer, 2005)، ويمكن استخدامه في أي وقت (Leone & Van Horn, 2005).ولقد زاد استخدامه في أمريكا بعد صدور قانون (Ibrahim et al., 2010,Cohen et.al. Sarbans-Oxley (2002) 2008) ،ويصعب اكتشافه من قبل المراجعين والمستثمرين (Ibrahim et al, 2011)،لأنه لا يخالف GAAP (Burnett et al., 2012).غير أنه يؤثر سلبا على التدفقات النقدية وقيمة المنشأة في الأجل الطويل (Roychowdhury, 2006).وكلما زاد وعي المستثمرين المؤسسين (البنوك والمؤسسات المالية) قلت ادرة الأرباح بهذا الأسلوب لصعوبة خداعهم(Roychowdhury, ٢٠٠٦).أما **الأسلوب الثالث** فهو ادارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل (Classification Shifting)، وبموجبه يعاد تصنيف بنود الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر في قائمة الدخل بطريقة مختلفة عما أوصت به المعايير المحاسبية، بتحويل جزء من المصروفات التشغيلية إلى

البنود غير العادية والاستثنائية أو العكس بهدف زيادة أرباح العمليات الرئيسية، ويصعب اكتشافه لعدم تغير صافي دخل الفترة ***(Mcvay, 2006)***. وتقل فعالية هذا الأسلوب عند زيادة متطلبات الافصاح عن البنود غير العادية والاستثنائية***(Barua & Sabraglia, 2010)***. ومن أهم الدراسات التي ركزت علي هذا الأسلوب ***(Athanasakou Barua & Sbaraglia,2010 ,Mcvay, 2006) et al., 2009,Chio et al., 2006,.***

القسم الثالث-الدراسة الميدانية:

يتناول هذا القسم تصميم الدراسة الميدانية للبحث، من حيث تحديد عينة ومتغيرات ونموذج البحث والأدوات المستخدمة لجمع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبارات فروض البحث، وأخيرا عرض وتحليل النتائج الإحصائية للبحث.

١/٣ عينة البحث والفترة الزمنية محل الدراسة: تم استخدام عينة من التقارير المالية للبنوك العاملة في السوق الخليجي وعددها ١٨ بنك لمدة ٧ سنوات في الفترة من ٢٠١١ الي ٢٠١٧ ، منها ١١ بنك تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية ، ٧ بنوك تقليدية ، وقد لاحظ الباحث افصاح بعض البنوك التقليدية عن ان لديها معاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية . لتكون عدد المشاهدات ١٢٦ مشاهدة *(١٨×٧)*.

٢/٣ أسلوب جمع بيانات الدراسة: تم الحصول على البيانات اللازمة من القوائم والتقارير المالية للعينة المختارة من البنوك العاملة في السوق الخليجي عن فترة الدراسة من موقع البورصة السعودية www.tadawul.com.sa. ومطبوعات مؤسسة النقد ومواقع البنوك . إضافة الي المقابلة الشخصية للباحث مع بعض البنوك.

٣/٣-المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة واللازمة لاختبار فروض البحث: تتمثل مؤشرات الحوكمة التقليدية في ***X1، X2، X3، x4، x6، x7، x8*** ، وتزيد هذه المؤشرات من الشفافية ***(Elamer,et al ,2019)*** كما تدعم مؤشرات الحوكمة الشرعية ، والتي تتمثل في***X5، X9، X10، x11، x12، x13***. والتي يمثل التوافق مع الشريعة الإسلامية العمود الفقري لها في المصارف الاسلامية ، ويزيد من ثقة المساهمين والجمهور ***(Elamer,et al ,2019)***.لأن معظم المودعين في البنوك الإسلامية مستعدون لسحب أموالهم إذا فشلت تلك البنوك في العمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية***(Chapra & Ahmed,2002)***.تم استخدام متغيرات من الدراسات السابقة ***(Elamer,et al ,2019)***،***احمد جمعه،٢٠١٥ ، Elghuweel,et.al, 2017; Rahman & Bukair, 2013; (AAOIFI) standard on independence of Shariah supervisory board.*** إضافة الي متغيرات اقتراحها الباحث، وتم التعبير عن متغيرات الدراسة المرتبطة بالاختبارات الإحصائية وكيفية قياسها بالجدول رقم *(٣)* ، والذي عرض ١٣ متغير.

المفردة	المتغير	كيفية القياس		دراسات استخدمت هذا المتغير
اسم البنك	نوع البنك	سلامي يكون ١	غير إسلامي صفر	
X1	مؤهلات لجنة الحوكمة	إذا بلغ تأهيل نصف الأعضاء او اكثر محاسبي يكون ١	غير محاسبي صفر	
X2	عدد الاجتماعات لجنة الحوكمة	بذكر العدد		
X3	سنوات الخبرة للجنة الحوكمة	بذكر العدد		(Elamer,et al ,2019،احمد جمعه،٢٠١٥)
X4	الجمع بين اللجنة ولجان اخري	نعم يكون ١	لا يكون صفر	(Elamer,et al ,2019)
X5	اعداد التقارير المالية وفقا IFRSفقط، أو تطبيقها مع AAOIFI	تطبيق IFRS وAAOIFI يأخذ١	صفر بخلاف ذلك.	
X6	عدد أعضاء لجنة الحوكمة	بذكر العدد		(Elamer,et al ,2019)
X7	نسبة عدد التنفيذين الي مجموع أعضاء اللجنة	نسبة عدد التنفيذين/مجموع أعضاء لجنة الحوكمة		(Elamer,et al ,2019)
X8	عدد الحاصلين على مؤهلات مالية	بذكر العدد		(احمد جمعه،٢٠١٥)
X9	عدد الحاصلين على مؤهلات شرعية	بذكر العدد		
X10	الإفصاح عن الالتزام بالشريعة الإسلامية	نعم يكون ١	لا يكون صفر	
X11	الإفصاح عن تكوين هيئة الرقابة الشريعة	نعم يكون ١	لا يكون صفر	
X12	الإفصاح تأهيل هيئة الرقابة الشريعة	نعم يكون ١	لا يكون صفر	(Elamer,et al ,2019)
X13	الإفصاح عدد أعضاء هيئة الرقابة الشريعة	نعم يكون ١	لا يكون صفر	(Elamer,et al ,2019)

جدول رقم (٣) يوضح المتغيرات وكيفية قياسها

٤/٣-النموذج المستخدم في القياس : يستخدم الباحث نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح من خلال حساب العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي التشغيلي، وتحسب التغيرات من سنة لأخرى كما بالمعادلة التالية :

$$Miller\ Ratio = \Delta\ WC / CFO$$

حيث $\Delta\ WC$ تشير الي التغير في صافي رأس المال العامل،ويحسب رأس المال العامل = الأصول المتداولة –الالتزامات المتداولة. وتشير CFO الي التدفق النقدي التشغيلي.

وإذا اختلفت هذه النسبة عن الصفر دل ذلك على وجود إدارة أرباح، وبقدر ابتعاد القيمة المطلقة لهذه النسبة عن الصفر تزداد ممارسة إدارة الأرباح . ويتمثل سبب استخدام هذه النسبة في أنها أداة سهلة تعتمد على البيانات المنشورة وتحسب لكل مصرف علي حده دون الحاجة لتشغيل النموذج على القطاع المصرفي ككل.كما سبق استخدامها في دراسات سابقة في مجال البنوك ***(الرفاعي ،٢٠١٠ ، الربابعة،٢٠١٢ ، شيتوي ،٢٠٠٩ ، مبارك ٢٠١٠).***

٥/٣-الاختبارات الإحصائية المستخدمة في اختبار الفروض: تم استخدام اختبار ***T-Test*** للفروق بين عينتين مستقلتين لاختبار الفرض الأول عند مستوى ثقة ***٩٥%***. وتم استخدام علاقة الارتباط لمعامل ارتباط بيرسون ***pearson correlation*** بين إدارة الأرباح بالبنوك التقليدية والإسلامية وفعالية الحوكمة متعددة الطبقات.ويقع هذا الأسلوب ضمن البرنامج الإحصائي ***SPSS*** اصدار ٢٢ .

٦/٣-فروض الدراسة الميدانية وكيفية اختبارها: تم تقسيم فروض البحث الي فرضين

١/٦/٣ -الفرض الأول :لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ممارسات إدارة الأرباح :

ولاختبار هذا الفرض تم تطبيق نسبة ميلر علي عينة الدراسة باستخدام اختبار***T-Test*** للفروق بين عينتين مستقلتين .ويوضح الجدول التالي رقم (٤) النتائج ، حيث تبين أن مستوي المعنوية ***١٢.٤%*** ***> ٥%*** ، وبالتالي يقبل فرض العدم بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في إدارة الأرباح. وتؤكد هذه النتيجة ما ذهب اليه الباحث في الدراسة النظرية ومع دراسة ***(Elamer et al,2017)***.كما تبين أن زيادة متوسط نسبة ميلر في البنوك الإسلامية =***٢.٣٥*** ، عن المتوسط للبنوك التقليدية ***١.٩٤*** ،ورغم عدم وجود فروق معنوية الا أن ممارسة البنوك الإسلامية لادارة الأرباح اكبر من البنوك التقليدية، وقد يرجع ذلك لزيادة التغير في راس المال العامل في البنوك الاسلاميه نتيجه لانخفاض الالتزامات المتداوله ،وعدم وجود رقابه كافية تحد من هذه الممارسات وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ***(الشحادة ،٢٠١٢).***

Independent Sample T-Test

		Levene's Test for Equality of Varianes		t-test for Equality of Means						
									95% Cofidence Iterval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
mille	Equal variances assume	402	24	28	24	78	039245	4.6054634	8.5043789	9.3122278
	Equal variances not assume			34	3.140	73	039245	2.0241678	3.4732161	4.2810651

جدول رقم (٤) اختبارT-Test للفروق بين عينتين مستقلتين

٢/٦/٣ -الفرض الثاني:لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين فعالية الحوكمة متعددة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: لاختبار هذا الفرض تم تحديد المتغير التابع بممارسات إدارة الأرباح بالمصرف مقاسه بنسبة ميلر. اما المتغيرات المستقلة فهي متغيرات قياس فعالية الحوكمة متعددة الطبقات (متغيرات الحوكمة التقليدية من ***X1*** الي ***X8*** عدا ***X5***، ومتغيرات الحوكمة الشرعية من ***X9*** الي ***X14*** بالإضافة الي***X5***). ولاختبار هذا الفرض يتم استخدم ***Pearson Correlation*** ، لتحديد علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح كمتغير تابع ، والمتغيرات المستقلة لفعالية الحوكمة متعددة الطبقات (من ***X1*** الي ***X13***)السابق تحديدها. ويعرض الجدول التالي رقم(٥) نتائج علاقات الارتباط كاملة

		miller	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12	x13	x14
miller	pearson correlation	1	-.039	.014	.067	-.018	.010	-.059	.016	-.154	.123	-.043	.005	.005	.031	.090
	sig. (2-tailed)		.667	.872	.459	.840	.908	.515	.858	.085	.171	.633	.960	.957	.733	.316
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x1	pearson correlation	-.039	1	.720**	-.765**	-.551**	.802**	-.500**	.339**	.047	.287**	-.363**	-.351**	-.018	.398**	.108
	sig. (2-tailed)	.667		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.603	.001	.000	.000	.837	.000	.227
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x2	pearson correlation	.014	.720**	1	-.733**	-.858**	.858**	-.429**	.333**	-.387**	.265**	-.449**	-.258**	-.027	.222*	.040
	sig. (2-tailed)	.872	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.003	.000	.004	.766	.012	.656
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x3	pearson correlation	.067	-.765**	-.733**	1	.576**	-.820**	.422**	-.379**	.086	-.214*	.183*	.183*	-.071	-.501**	-.171
	sig. (2-tailed)	.459	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.337	.016	.041	.041	.427	.000	.055
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x4	pearson correlation	-.018	-.551**	-.858**	.576**	1	-.728**	.304**	-.020	.350**	.086	.542**	.193*	.193*	.140	-.065
	sig. (2-tailed)	.840	.000	.000	.000		.000	.001	.821	.000	.340	.000	.030	.030	.118	.471
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x5	pearson correlation	.010	.802**	.858**	-.820**	-.728**	1	-.441**	.480**	-.276**	.410**	-.244**	-.194*	.085	.492**	.210*
	sig. (2-tailed)	.908	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.002	.000	.006	.029	.341	.000	.018
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x6	pearson correlation	-.059	-.500**	-.429**	.422**	.304**	-.441**	1	-.275**	.546**	-.248**	.396**	.129	-.184*	-.485**	-.008
	sig. (2-tailed)	.515	.000	.000	.000	.001	.000		.002	.000	.005	.000	.151	.039	.000	.928
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x7	pearson correlation	.016	.339**	.333**	-.379**	-.020	.480**	-.275**	1	-.046	.642**	.337**	-.145	.399**	.691**	-.049
	sig. (2-tailed)	.858	.000	.000	.000	.821	.000	.002		.610	.000	.000	.105	.000	.000	.584
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x8	pearson correlation	-.154	.047	-.387**	.086	.350**	-.276**	.546**	-.046	1	-.204*	.387**	.033	.033	-.208*	-.116
	sig. (2-tailed)	.085	.603	.000	.337	.000	.002	.000	.610		.022	.000	.715	.715	.019	.197
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x9	pearson correlation	.123	.287**	.265**	-.214*	.086	.410**	-.248**	.642**	-.204*	1	.158	.081	.443**	.714**	.378**
	sig. (2-tailed)	.171	.001	.003	.016	.340	.000	.005	.000	.022		.077	.370	.000	.000	.000
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x10	pearson correlation	-.043	-.363**	-.449**	.183*	.542**	-.244**	.396**	.337**	.387**	.158	1	.357**	.357**	.258**	.120
	sig. (2-tailed)	.633	.000	.000	.041	.000	.006	.000	.000	.000	.077		.000	.000	.004	.183
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x11	pearson correlation	.005	-.351**	-.258**	.183*	.193*	-.194*	.129	-.145	.033	.081	.357**	1	.766**	.132	.213*
	sig. (2-tailed)	.960	.000	.004	.041	.030	.029	.151	.105	.715	.370	.000		.000	.142	.017
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x12	pearson correlation	.005	-.018	-.027	-.071	.193*	.085	-.184*	.399**	.033	.443**	.357**	.766**	1	.526**	-.061
	sig. (2-tailed)	.957	.837	.766	.427	.030	.341	.039	.000	.715	.000	.000	.000		.000	.498
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x13	pearson correlation	.031	.398**	.222*	-.501**	.140	.492**	-.485**	.691**	-.208*	.714**	.258**	.132	.526**	1	.270**
	sig. (2-tailed)	.733	.000	.012	.000	.118	.000	.000	.000	.019	.000	.004	.142	.000		.002
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
x14	pearson correlation	.090	.108	.040	-.171	-.065	.210*	-.008	-.049	-.116	.378**	.120	.213*	-.061	.270**	1
	sig. (2-tailed)	.316	.227	.656	.055	.471	.018	.928	.584	.197	.000	.183	.017	.498	.002	
	n	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126

**. correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول رقم (٥) يلخص نتائج الارتباط لبيرسون

في حين يلخص الجدول التالي رقم (٦) النتائج للمتغيرات التي يزيد فيها مستوي المعنوية عن ٥% سواء كانت العلاقات طردية أو عكسية ،وهي متغيرات ***x1, X2,X4,X5,X7,X10,X11,X12,X13*** .ومن ثم يرفض فرض العدم .

المتغيرات ذات العلاقة الطردية	الرمز	المتغيرات ذات العلاقة العكسية	الرمز
الجمع بين رئاسة لجنة الحوكمة ولجان اخري	X4	مؤهل أعضاء لجنة الحوكمة	X1
تطبيق IFRS وAAOIFI معا	X5	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	X2
نسبة عدد التنفيذين الي مجموع أعضاء اللجنة	X7	الإفصاح عن الالتزام بالشريعة الإسلامية	X10
الإفصاح عدد أعضاء هيئة الرقابة الشريعة	X13	الإفصاح عن وجود (تكوين) هيئة الرقابة الشريعة	X11
		الإفصاح تأهيل هيئة الرقابة الشريعة	X12

جدول رقم (٦) يلخص نتائج العلاقات الطردية والعكسية

وتفيد النتائج بوجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين زيادة التأهيل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة الحوكمة ، ومن ثم يوصي الباحث بزيادة التأهيل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة الحوكمة للحد من قدرة الإدارة علي ممارسة إدارة الأرباح وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة النظرية للبحث ومع نتائج دراسة***(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY,2018).***

كما توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين عدد اجتماعات لجنة الحوكمة ، ومن ثم يجب زيادة عدد الاجتماعات لزيادة رقابة اللجنة ويقلل ممارسة ادارة الأرباح ،وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة النظرية للبحث ومع نتائج دراسات(*Badertsher,2011 ،بورقبه،٢٠٠٩ ،عبدالحميد ،٢٠٠٧ ،ابراهيم ،٢٠٠٩)*. كما توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين مؤشرات الحوكمة الاسلامية *x10,x11,x12*، حيث تقلل مؤشرات الحوكمة الشرعية كطبقة إضافية للحوكمة من ادارة الارباح للبنك وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة النظرية للبحث ومع نتائج دراسات سابقة مثل (*Al-Bassam & Ntim, 2017; Farook et al., 2011; Safieddine, 2009, Sabur & Zaman,2017)*.

كما توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين جمع أعضاء لجنة الحوكمة بين عضوية اللجنة وعضوية لجان أخري ، فهذا الجمع يؤثر سلبا علي قيام أعضاء لجنة الحوكمة بالدور المنوط بهم ،ويزيد مستوي إدارة الأرباح ، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة النظرية للبحث ومع دراسات *(الركابى، 2014، Samaha et al.,2012)*.كما توجد علاقة علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين تطبيق IFRS وAAOIFI معا ، بمعني ان تطبيق كلا النوعين من معايير اعداد التقارير المالية يزيد من ادارة الأرباح ، وتدعم هذه النتيجة ما توصل اليه الباحث في الفرض الأول وما توصلت الية دراسة *(الشحادة ،٢٠١٢)*.مما يلزم معه ضرورة تضمين معايير اعداد التقارير المالية الاسلامية داخل معايير اعداد التقارير المالية الدولية. كما توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين نسبة عدد التنفيذين الي مجموع أعضاء لجنة الحوكمة ، فزيادة عدد التنفيذين تزيد ممارسة ادارة الأرباح،حيث تزيد قدرة التنفيذين خلال اداراتهم للنشاط علي ادارة الارباح وتمرير ذلك في لجنة الحوكمة، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة النظرية للبحث ومع دراسة *(Elamer,et al.2019)* . كما توجد علاقة علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الإفصاح عدد أعضاء هيئة الرقابة الشريعة ، حيث حدث اختلاف بين قوانين دول الخليج حول تحديد هذا العدد ،مما يلزم معه مزيد من الدراسة لهذا المتغير لتحديد العدد المناسب منهم ،مع مراعاة اختلاف البيئات الاقتصادية والثقافية عند دراسة هذا المتغير.

٤-النتائج والتوصيات

١/٤-النتائج:تمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس أثر الحوكمة المصرفية متعددة الطبقات للحد من إدارة الأرباح في البنوك ،وتم تقسيم هذا الهدف الي هدفين فرعيين خصص لكل هدف فرض ،الأول تحديد وجود فروق معنوية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة الأرباح، والثاني قياس العلاقة المعنوية بين فعالية الحوكمة متعددة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية والتقليدية.ولقد قسم الباحث هذه الدراسة الي أربعة أقسام.الأول مقدمة البحث، والثاني الإطار النظري وتناول تطورالتمويل الاسلامي،ومفهوم الحوكمة المصرفية،والحوكمة الشرعية ومقوماتها وسبل تطويرها بدول الخليج في ضوء تجارب الدول.ومفهوم ودوافع وأساليب ونماذج إدارة الأرباح مع اختيار النموذج الأنسب للدراسة.وتناول القسم الثالث الدراسة الميدانية وركزت علي فرضين ، الأول عدم وجود فروق معنوية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ممارسات إدارة الأرباح،وتم قبوله، وركز الثاني علي العلاقة المعنوية بين فعالية الحوكمة متعدة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح ،وتم رفضه.أما القسم الرابع فتمثل في النتائج والتوصيات وكانت أهم النتائج ما يلي:

١)نمو المصرفية الإسلامية بمعدل كبير وصل الي معدل نمو سنوي ١٢.٠٤% ،وكانت منطقة الشرق الأوسط الأعلى نمو بمعدل ١٣.٦٣%،نتيجة تحسن الخدمات وابتكار منتجات جديدة .

٢)تعد الحوكمة متعددة الطبقات دمج بين الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية ،حيث تركز الأولي علي قواعد وأنظمة الهيئات التقليدية،وتركز الثانية علي الالتزام بالمعايير الشرعية.

٣)يوفر **IFSB** إرشادات ملزمة داخل الإطار التنظيمي لإدارة المصارف الإسلامية وفق لوائح ومنتجات وخدمات تتوافق مع الشريعة ، من خلال مبادئ توجيهية تشمل المنهج العام للحوكمة الشرعية، والاختصاص ،الاستقلال،والسرية ،والاتساق وصولا لأفضل الممارسات.
٤)تتمثل مقومات الحوكمة الشرعية في اصدار قوانين مالية داعمة للمصارف الإسلامية، واستحداث مؤسسات تسوية المنازعات الإسلامية،وتطوير أطر حلول البنك،وتوافق المنتجات مع مبادئ الشرع علي المستوي الوطني والتنظيمي.
٥)تتمثل سبل تطوير الحوكمة الشريعة في دول الخليج في تحديد أساس قانوني مفصل للحوكمة الشرعية في النظام الأساسي للقطاع المصرفي،وتحديد المتطلبات التنظيمية للحوكمة، واختصاصاتها ،واستحداث وظيفتي الالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي.
٦)تحد الحوكمة متعددة الطبقات من إدارة الأرباح في المصارف من خلال نظم الرقابة المصرفية المتكاملة والتركيز علي قواعد السلوك الأخلاقي.
٧)تتمثل أساليب إدارة الأرباح في الاستحقاق المحاسبي،والعمليات الحقيقية،وإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل. وتتعدد نماذج قياس إدارة الأرباح لكل أسلوب مثل نماذج ***(DeAngelo,1986, Healy ,1985)*** ونموذج ***(Joens,1991)*** وتعديلاته ،ونماذج تعتمد علي مؤشرات الانخفاض غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة ميلر ،وقد فضل الباحث نسبة ميلر لسهولة حسابها لكل بنك دون الحاجة لحسابها علي مستوي القطاع المصرفي واستخدامها في دراسات سابقة في البنوك.
٨)تم اختبار فرضين للبحث ركز الأول علي عدم وجود فروق معنوية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ممارسات إدارة الأرباح ،وتم قبول هذا الفرض لأن مستوي المعنوية ١٢.٤% > ٥%.كما تبين أن زيادة متوسط نسبة ميلر في البنوك الإسلامية =٢.٣٥ ، عن المتوسط للبنوك التقليدية ١.٩٤ ،مما يعني زيادة إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية عن التقليدية.في حين ركز الفرض الثاني علي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين فعالية الحوكمةمتعددة الطبقات وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك الإسلامية والتقليدية، وتم رفض هذا الفرض .
٩)تبين وجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وكلا من زيادة التأهيل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة الحوكمة ،وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة ،ومؤشرات الحوكمة الشرعية. ووجود علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وكلا من جمع أعضاء لجنة الحوكمة بين عضوية اللجنة وعضوية لجان أخري ، وتطبيق IFRS وAAOIFI معا ،ونسبة عدد التنفيذين الي مجموع أعضاء لجنة الحوكمة،والإفصاح عدد أعضاء هيئة الرقابة الشريعة .

٤-٢-التوصيات: في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١- انشاء لجنه للاشراف المستمر على البنوك للتحقق من التزامها بالحوكمة و المعايير المحاسبيه و المهنيه وتقليل عمليات اداره الأرباح لأثرها على القرارات الاستثماريه.

٢-وضع آليات لتفعيل ***IFSB WP-07*** بوجود إشراف شرعي متكامل، وقوانين ولوائح للحوكمة الشرعية ملزمة للمصارف الإسلامية داخل التنظيم، وتوفير شروط مرجعية للبنك، بما يضمن الامتثال للشريعة ، ويمكن الاسترشاد ب ***(IFSB-10و IFRS 16 ,CPI ,IFSB-17).***

٣- تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية كأحد طبقات الحوكمة متعددة الطبقات وربطه بأداء المصارف ،وتفعيل وظيفة التدقيق الشرعي بواسطة الهيئة الشرعية في البنوك المركزية ،اولجنة مراجعة داخلية شرعية.ويقدم تقريرها لمجلس الشريعة،أويكون جزء من التقرير السنوي.

٤- تفعيل دورالحوكمة متعددة الطبقات لتخفيف الآثار المالية السلبية الناتجة عن الأزمات المالية،ودعم القيم الأخلاقية للبنوك الإسلامية خاصة سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح.

٥-تعديل معايير الحوكمة الشرعية بما يتفق مع المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل بما يعزز تنافسيتها ، أواصدار لجنة بازل نسخة خاصة تراعي طبيعة البنوك الاسلامية.

٦- تدريس مادة الحوكمة الشرعية في الجامعات لتخصصات المصارف الإسلامية، وإجراء مزيد من البحوث اللازمة لتطوير الحوكمة، وقيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتدريب الهيئات الشرعية ،وتنظيم شهادات مهنية متخصصة لها، وعمل نماذج إلكترونية شرعية.

٧-زيادة التأهيل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة الحوكمة وزيادة عدد اجتماعاتها وزيادة مؤشرات الحوكمة الشرعية للحد من قدرة الإدارة علي ممارسة إدارة الأرباح.وتخفيض حالات جمع أعضاء لجنة الحوكمة بين عضوية اللجنة وعضوية لجان أخري ، وتخفيض نسبة عدد التنفيذين في اللجنة ،وتضمين معايير AAOIFI داخل IFRS للحد من قدرة الإدارة علي ممارسة إدارة الأرباح .
٨- اهتمام هيئة سوق المال في دول الخليج بوضع اللوائح التي تحد من إدارة الأرباح ،ومنها منع المغالاة في أسعار الأسهم بوضع قيود على بيع الأسهم على المكشوف، وعلى مبيعات أسهم الخزانة عقب اصدار التقارير المالية. وتنظيم دورات تدريبية عن أساليب اكتشاف إدارة الأرباح والحد منها.
٩-انشاء مجلس أعلى للفتوى بالبنوك المركزية، يتكون من أعضاء الهيئات الشرعية ، تساهم في اثراء فقه المعاملات بفتاوى جماعية للمعاملات المصرفية الحديثة،ووضع دليل مكتوب للحوكمة الشرعية يكون للأخلاق فيه دور رئيس، وتشجيع الممارسات الجيدة للحوكمة وصولا لأفضل الممارسات.
١٠-إصدار معيار معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الاسلامية بمصطلحات محاسبية ومتطلبات المؤشر الشرعي.وتلزم جمعيات المحاسبين والمراجعين المصارف الإسلامية بها
١١- التحقق من التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية، من خلال تأسيس لجنة حوكمة ورقابة شرعية مسئولة عن ضمان الالتزام بممارسة مبادئ الحوكمة بجانب الرقابة المالية والادارية.

البحوث المستقبلية:يقترح الباحث أن تركز البحوث المستقبلية على ما يلي:
١-دراسة أثر الحوكمة متعددة الطبقات على الفساد الإداري في البنوك، وعلى تحسين جودة التقارير المالية للبنوك، وعلي المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية وأثر ذلك علي الأداء المالي للبنوك.
٢-دراسة حالة للحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية الرائدة مثل بنك الراجحي.
٣- دراسة اثر تركز الملكية العائلية علي إدارة الأرباح والحوكمة الشرعية في بنوك منطقة الخليج.
٤-دراسة علاقة متعددة الطبقات بادارة الارباح في شركات التأمين الإسلامية.
٥- اجراء دراسه مقارنه بين الدول العربيه والإسلامية لتحديد التباين في الحوكمة الشرعية وممارسة اداره الارباح في البنوك .

أولاً: المراجع العربية

- البلتاجى،محمد،٢٠٠٥،حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية ، مقال بجريد الاقتصادية ،بتاريخ ١٤٢٨/٢/٧هـ.
- الشحادة ،عبدالرازق ، حاكمي بوحفص، ٢٠١٦، قواعد الحاكمية المؤسسية ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية، دراسة على عينة من البنوك الأردنية ، مجلة الاقتصاد والتنمية ،العدد ١٥.
- المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، (معيار رقم ٢١) معيار الاوراق المالية (الأسهم والسندات) .
- حماد ، حافظ عبد العال ،(٢٠٠٧)، "إدارة المخاطر " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، ،ص ص ١-٣١٨.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة المنشآت بمصر ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، اعداد : مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE .
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية،٢٠٠٦، المبادىء الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات الإسلامية، اصدار ديسمبر.
- الوكيل ،محمد إبراهيم ،٢٠١٦،الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي ،مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض .
- إبراهيم ،مصطفى ،٢٠١٢، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الدراسات الإسلامية.
- أبو غزالة ،طلال ، ٢٠١٠،معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، المكتبة الوطنية، الأردن.
- الشمري، ناظم نوري ،١٩٩٩، النقود والمصارف، عمان، دار زهران.
- الصلاحين،عبدالمجيد ،٢٠٠٥،هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، دبي، المؤتمر العلمي الرابع عشر، ١٥-١٧/مايو/٢٠٠٥ للميلاد، غرفة تجارة وصناعة دبي ,المجلد ١
- تقرير شركة «أرنست اند يونغ»، موقع المنشأة الالكتروني. تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام ٢٠١٣- ٢٠١٤.
- قوره،أحمد حسن ، ٢٠٠٠،الائتمان المصرفي: الأزمة والحلول، القاهرة.
- معايير حوكمة المنشآت،٢٠٠٩، بيت التمويل الكويتي.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤،معايير المحاسبة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، قسم الضوابط، البحرين.
، مجلة الدراسات الاجتماعية،جامعة العلوم والتكنولوجيا،٢٠١٤.
-أبوعجيلة، عماد محمد علي،٢٠١٦، مدى توافر مقومات تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD داخل المصارف الليبية، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر التحولات المالية والمصرفية - الواقع والآفاق المستقبلية"، جامعة الزرقاء - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،٢٠١٦

-البعلي ،عبدالحميد محمود ،٢٠٠٣، تقنين أعمال الهيئة الشرعية معالمه وآلياته، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين، تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة ٥-٧ أكتوبر ٢٠٠٣.
-الجبير، أحمد عبدالرحمن، ٢٠١٣،الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية، صحيفة الاقتصادي الإلكترونية (موريتانية)، السبت، ١٦ فبراير.
-الخضيري، محسن أحمد،١٩٩٠، الإدارة في الإسلام، وقائع ندوة رق ٢١ ، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ١٩٩٠.
-الخيال،توفيق عبدالمحسن، والقثامي، فواز سفير، ٢٠١٠، "إدارة الأرباح في المنشآت المساهمة السعودية :دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (١)، المجلد (٤٧).٢٤١-٣٠٩.
-الربابعة، ميساء، ٢٠١٢، إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .
-الربيعي، حاكم محسن، احمد عبدالحسين راضي،٢٠١٨، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازودي ، بغداد.
-الركابى، ناجى كايم،٢٠١٤، دور آليات حوكمة المصارف في إعادة هيكلة المصارف الحكومية العراقية: دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشيد، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد.
-الزعتري، د. علاء الدين،٢٠٠٩، ندوة الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية، عمان والمفرق، الأردن.
-الساعدي، عمر مفتاح،٢٠١٤، استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية
-السرطاوي ،محمود ،٢٠١٢،حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، والمقدم إلى ندوة: الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، والتي نظمتها شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية، عمان.
-السهلي، محمد بن سلطان، ٢٠٠٦، "ادارة الأرباح في المنشآت السعودية"، دورية الإدارة العامة، المجلد السادس الأربعون، العدد الثالث.
-الشحادة ،عبدالرازق،٢٠١٢، الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة
-الصاوى،عبدالحافظ ،٢٠٠٧،الحوكمة الحكم الرشيد للشركاتwww.islamonline.net
-الطالب، غسان، ٢٠١٢،المصارف الإسلامية: الحوكمة نهج لتطوير الأداء، مقال في صحيفة الغد الأردنية.
-العاني،قتيبة عبد الرحمن ،٢٠١٥،دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، مايو ٢٨.
-العربيد ، عصام فهد،٢٠٠٤، معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي ورقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية- المجلد- 23) العدد ١
-القوائم المالية لشركات المساهمة السعودية المنشورة موقع تداول : تحليل عدد ٧٩ قائمة مالية للفترة المنتهية ٢٠٠٦/١٢/٣١م.
-المعايير الشرعية ،٢٠١٧،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المنامة.
-المعهد المصرفي المصري،٢٠١٤، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، ٦٤، القاهرة.
-الهاشل، محمد يوسف،٢٠١٣،فعاليات المؤتمر الخامس للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية، دولة الكويت، ١٦-١٧ ديسمبر.
-بحوث جامعة حلب– سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية– العدد 52 .
-بورقبة ،شوقي(٢٠١١) .(الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-المصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة (Doctoral dissertation, Université Ferhat Abbas de Sétif 1).
-بورقبه، شوقي، ٢٠٠٩،الحوكمة في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
-حماد، د. طارق عبدالعال،٢٠٠٥، المنشآت (المفاهيم، المباديء، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.
-دار المراجعة الشرعية،٢٠٠٧، الحوكمة فى المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مؤتمر حوكمة المنشآت المالية والمصرفية (البنوك - شركات التأمين - شركات الوساطة)، مدينة الرياض يومى ١٧-١٨ ابريل ، تنظيم مركز القانون السعودي للتدريب، بالتعاون مع هيئة السوق المالية
-شاهين، علي عبد الله. (٢٠١٦). مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية .مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية13(1) .
-طالب ،علاء فرحان ، وإيمان شيحان المشهداني،٢٠١١، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط١.
-عبدالحميد، أحمد أشرف، ٢٠٠٧، "خصائص المنشآت واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، ٢٢٩-٢٩٠.
-عماد الزيادات،٢٠١١، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية، فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية الإسلامية (مع نماذج تطبيقية تشريعية وعملية في المملكة الأردنية الهاشمية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٥، ٢٠١١، ص٢٧.
-مبارك، الرفاعي إبراهيم, ٢٠١٠, "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقه على البيئة السعودية" ، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان(مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ١٨-١٩ مايو ٢٠١٠.
-مجلس هيئة السوق المالية : لائحة حوكمة المنشآت فى المملكة العربية السعودية ، بموجب القرار رقم ٢٠٠٦/٢١٢/١
-محمد ،فادي،٢٠٠٤،المصارف الإسلامية منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، ط١.
-مصطفي سليمان محمد ،١٩٩٧،القياس المحاسبي لأثر المخاطر السياسية على معدلات المخاطر والعائد في المنشآت متعددة الجنسيات في ضوء تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد ١٩، العدد الأول.
-مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، ٢٠١٧.
-موقع حوكمة المنشآت على شبكة الانترنت www. hawkama.net
-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،٢٠٠٧، المؤتمر الشرعى السنوى ١٤-١٥ يناير.
-يوسف ،محمد حسن ، ٢٠٠٧،محددات الحوكمة و معاييرها، ٢٠٠٧، منشور على الشبكة العنكبوتية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-Bassam, W. M., & Ntim, C. G. (2017). The effect of Islamic values on voluntary corporate governance
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2011). Basel III: A global regulatory framework
- Baydoun, N., Maguire, W., Ryan, N., & Willett, R. (2012). Corporate governance in five Arabian
- Elamer, A. A., Ntim, C. G., Abdou, H., Zalata, A., & Elmagrhi, M. (2019). The Impact of Multi-Layer Governance on Bank Risk Disclosure in Emerging Markets: The Case of Middle East and North Africa. In Elamer, AA, Ntim, CG, Abdou, HA, Zalata, A., & Elmagrhi, M.(2019)'The Impact of Multi-Layer Governance on Bank Risk Disclosure in Emerging Markets: The Case of Middle East and North Africa', Accounting Forum, Forthcoming (Accepted 14th January 2019).
- Elghuweel, M. I., Ntim, C. G., Opong, K. K., & Avison, L. (2017). Corporate governance, Islamic
- Elshandidy, T., & Neri, L. (2015). Corporate governance, risk disclosure practices, and market
- Falikhatun, Y., Aryani, A., & Prabowo, A. (2010). The effects of corporate governance on the intellectual
- Farook, S., Kabir Hassan, M., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility
- Imaniyati, Neni Sri and Panji Adam (2017), "The Fatwa Position of DSN-MUI in The National Banking System", MIMBAR, 33(1), 158–65.
- Muzahem, A. (2011). An empirical analysis on the practice and determinants of risk disclosure in
- Rahman, A. A., & Bukair, A. A. (2013). The influence of the Shariah supervision board on corporate
- Safieddine, A. (2009). Islamic financial institutions and corporate governance: New insights for
- Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance
-AAOIFI (2010), Sharīʿah Standards for Islamic Financial Institutions, Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions, Bahrain.
-AAOIFI (2017), Central Sharīʿah Board, Governance Standard for Islamic Financial Institutions (GSIFI) No. 8, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Bahrain.
-AIDS disclosures in Sub-Saharan Africa. International Journal of Accounting, 51(2/3), 155–216.
-Ali, Ateeq and Md. Salim Al Mamun (2017), Recovery, Resolution and Insolvency Issues for Institutions Offering Islamic Financial Services, IFSB Working Paper Series WP-07/12/2017, December, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-Alnabsha, A., Abdou, H. A., Ntim, C. G., & Elamer, A. A. (2018). Corporate boards, ownership an emerging capital market: The case of United Arab Emirates. (Doctoral thesis, University of and regulations, governance structures and environmental performance: The role of female
-Athanasakou, V., Strong, N., and Walker, M., 2009, "Earnings Management or Forecast Guidance to Meet Analyst Expectations?" Accounting and Business Research, Vol. 39, No. 1, 3-35.
-Badertsher, B., 2011, "Overvaluation and The Choice of Alternative Earning Management Mechanisms", The Accounting Review, Vol.86, No. 5, 1491-1518.
-Bartov, E., Dan, G., and Hayn, C., 2002, "The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations", Journal of Accounting and Economics, 33,173-204.
-Barua, A., and Sbaraglia, A., 2010, "Earnings Management Using Discontinued Operations", The Accounting Review, Vol. 85, No. 5, 1485-1509.
-Beest, F, 2009, "Rules-Based and Principles-Based Accounting Standards and Earnings Managements", Nice Working Paper, available at www.ru.nl/nice/workingpapers.
-Benston, G., Michael, B., and ALFred, W., 2006, "Principles-Versus Rules- Based Accounting Standards: The FASB'S Standard Setting Strategy", Abacus, Vol. 42, No. 2, 165-188.
-Bergstresser, D., and Philipon, T., 2006, "CEO Incentives and Earnings Management", Journal of Financial Economics, Vol. 80, 511-529.
BNM (2010), Sharīʿah Governance Framework for Islamic Financial Institutions, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur.
BNM (2012), Financial Stability and Payments Systems Report 2012, Bank Negara Malaysia, Kuala
BNM (2014), Financial Stability and Payments Systems Report 2014, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur. www.bnm.gov.my/files/publication/fsps/en/2014/ fs2014_book.pdf
-Burnett, B., Cripe, B., Martin, G., and McAllister, B, 2012, "Audit Quality and the Trade-off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 6, 1861-1884.
capital disclosure - An empirical study from banking sector in Indonesia. Research Paper,
-Chapra, M. U., & Ahmed, H. (2002). Corporate governance in Islamic financial institutions. Islamic
-Chio, Y. S., Walker, M., and Young, S., 2006, "Earnings Reporting and Analysts'Earnings Forecasts: The perception of UK Analysts and Financial Managers", Working paper, Lancaster University.
-Cohen, D., Dey, A., and Lys, T., 2008, "Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre-and post-Sarbanes-Oxley Periods", The Accounting Review, Vol. 83, No. 2, 357-88.
COMCEC (2016), National and Global Islamic Financial Architecture: Problems and Possible Solutions for the OIC Member Countries, COMCEC Coordination Office, October.
-De Fond, M., and Park C., 1997, "Something Come in Anticipation of Future Earnings", Journal of Accounting and Economic, Vol. 23, Issue 2, 115-139.

-DeAngelo, H., DeAngelo L., and Skinner, D., 1996, “Reversal of Fortune: Dividend Signaling and the Disappearance of Sustained Earnings Growth” Journal of Financial Economics, Vol. 40, No. 3, 341-371.
-DeAngelo, L., 1986, “Accounting Numbers as Market Valuation Substitues: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders”, The Accounting Review, Vol. 61, 400-420.
-Dechow, P., Richardson, S., and Tuna, I., 2000, “Are Benchmark Beaters Doing Anything Wrong?”, Working paper Series, Available at www.ssrn.com.
-Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A., 1995, “Detection Earnings Management”, The Accounting Review, Vol.70, No. 2, 193-225.
-Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A., 1996, “Causes and Consequence of Earnings Manipulation: an Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC”, Contemporary of Accounting Research, Vol. 13, No. 1, 193-225
-Degeorge, F., Patel, J., and Zeckhauser, R., 1999, “Earnings Management to Exceed Thresholds", The Journal of Business, Vol. 72, No. 1, 1-33.
Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Periodical Document No. 6.
directors. Business Strategy and the Environment. Forthcoming
disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. Advances in
disclosure: The case of Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2
disclosure: The case of Saudi listed firms. Journal of Islamic Accounting and Business
-DuChame, L., Paul, M., and Stephen, S., 2004, “Earnings Management, Stock Issues, and Shareholder Lawsuits”, Journal of Financial Economics, Vol.71, Issue.1, 27-49.
-Elmagrhi, M., Ntim, C. G., Elamer, A. A., & Zhang, Q. (2018). A study of environmental policies
Elshandidy, T., & Neri, L. (2015). Corporate governance, risk disclosure practices, and market
-Ewart, R., and Wagnehofer, A., 2005, “Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management”, The Accounting Review, Vol. 78, No. 2, 429-448.
-Fan Qinato, 2007, “Earnings Management and Ownership Retention for Intial Public Offering firms” The Accounting Review, Vol. 82, No. 1, 27-64.
-Farook, S., Kabir Hassan, M., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility
-Fields, T., Lys, T., and Vincent, L., 2001, “Empirical Research on Accounting Choice”, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, No. 1-3, 255-308.
-Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, 2005, “The Economic Implications of Corporate Financial Reporting”, Journal of Accounting and Economics, Vol. 40, No. 1-3, 30-73.
-Grais, Wafik and Matteo Pellegrini (2006a), Corporate Governance in Institutions Offering Islamic Financial Services: Issues and Options, World Bank Policy Research Working Paper 4052.
-…….. (2006b), Corporate Governance and Stakeholders’ Financial Interests in Institutions Offering Islamic Financial Services, World Bank Policy Research Working Paper 4053.
Grais, Wafik and Matteo Pellegrini (2006c), Corporate Governance and Sharī‘ah Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services, World Bank Policy Research Working Paper 4054.
Gulf countries. Managerial Auditing Journal, 28(1), 7–22.
-Habib, A., and Hasen, J., 2009, “Target Shooting: Review of Earnings Management around Earnings Benchmarks”, working Paper, Available at ssrn.com.
-Han, J., and Wang, S., 1998, “Political Costs and Earnings Management of Oil Companies during the 1990 Persian Gulf Crises”, Accounting Review, Vol. 73, No. , 103-117.
-Healy, P., and Wahlen, J., 1999, “A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standards Setting”, Accounting Horizons, Vol. 13,365-383.
-Ibrahim, S., Xu, L., and Deal, L., 2010, “The Legal Consequences of Management of Earnings Components: Evidence Equity Offerings”, Working Paper, Morgan State University, Baltimore, MD, June.
-Ibrahim, S., Xu, L., and Rogers, G., 2011, “Real and Accrual-Based Earnings Management and Its Legal Consequences”, Accounting Research Journal, Vol. 24, No. 1, 50-78.
-IFSB (Islamic Financial Services Board) (2017a), Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-…… (2017b), Realising the Value Proposition of the Takāful Industry for a Stable and Inclusive Financial System, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-…… (IFSB-10) (2009a), Guiding Principles on Sharī‘ah Governance System, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-…… (IFSB-17), (2015), Core Principles for Islamic Finance Regulation (Banking Sector) (CPIFR), April 2015, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-…… (IFSB-3) (2006), Guiding Principles on Corporate Governance for Institutions Offering only Islamic Financial Services (Excluding Islamic Insurance [Takāful] Institutions and Islamic Mutual Funds), Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
-……. (IFSB-9) (2009b), Guiding Principles on Conduct of Business for Institutions Offering Islamic Financial Services, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur.
Implications for Islamic accounting and banking. Accounting Forum, 39(2), 140–154.
-ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY, International Review, 23(4), 331–356.

-Johnson , Omotunde E.G. , " Financial Risks , Stability , and Globalization,2002 " , IMF Institute and Monetary and Exchange Affairs Department , International Monetary fund , Washington, 2002
Journal of Business and Accounting, 6(2), 65–104.
-Kamla, R., & Alsoufi, R. (2015). Critical Muslim intellectuals' discourse and the issue of 'Interest'(ribā):
-Kothari, S., Leone, A., and Wasley, C., 2005, "Performance Matched Discretionary Accrual Measures", Journal of Accounting and Economics, Vol. 39, No. 1, 163-167.
-Lara, J., Osma, B., and Neophytou, E.,2009, "Earnings Quality in Ex-Post Failed Firms", Accounting and Business Research, Vol, 39, No. 2, 119-1138.
-Leone, A., and Van Horn, R., 2005, "How Do Nonprofit Hospitals Manage Earnings", Journal of Health Economics, Vol. 24, No. 4, 815-837.
-Llewellyn, David (1999), The Economic Rationale for Financial Regulation, Occasional Paper Series 1, Financial Services Board, London.
-McVay, S., 2006, "Earning Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items", The Accounting Review, Vol.81, No. 3, 501-531.
-Miller, J., 2007, "Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators", Doctoral Dissertation, Anderson University.
-Miller, J., 2009, "The Development of the Miller Ratio (MR): a Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM)", Journal of Business and Economic Research, Vol. 9, No. 1, 79-90.
-Ntim, C. G. (2016). Corporate governance, corporate health accounting and firmvalue:The case ofHIV/ Portsmouth, Portsmouth, UK).
Qattan, Muhammad A. (2006), "Shari'ah Supervision: The Unique Building Block of Islamic Financial Architecture", in Tariqullah Khan and Dadang Muljawan (eds), Islamic Financial Architecture: Risk Management and Financial Stability, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, pp. 273– 87.
-Riaz, U., Burton, B., & Monk, L. (2017). Perceptions on the accessibility of Islamic banking in the social responsibility disclosure by Islamic banks of Gulf Co-operation Council countries. Asian
-Roychowdhury, S., 2006, "Earnings Management through Real Activities Manipulation", Journal of Accounting and Economics, Vol. 42, No. 3, 335-370.
structures and corporate disclosures: Evidence from a developing country. Journal of Applied
-Teoh, S., Wong, T., and Rao, G., 1998, "Are Accruals during Initial Public Offerings Opportunities?", Review of Accounting Studies, Vol. 3, Pp.175-208.
theoretical framework. Journal of Accounting in Emerging Economies, 7(2), 190–224.
UK—Challenges, opportunities and divergence in opinion. Accounting Forum. In Press.